

٢٠٤

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

٢٤٢٦ العدد ١٦ جمادى الأولى سنة ١٣٩٣ هـ الموافق ١٦ حزيران سنة ١٩٧٣ م . العدد ٢٤٢٦

المفرد

صفحة		
١١١٢	قانون الإقامة وشؤون الأجانب	قانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٣
١١١٩	قانون إلغاء قانون مجلس شيوخ العشائر	قانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٣
١١٢٠	قانون إلغاء قانون تصديق امتياز التقييد عن البرول واستشارة	قانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٣
١١٢١	قانون معدل لقانون جوازات السفر	قانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٣
١١٢٢	قانون معدل لقانون جوازات السفر	قانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٣
١١٢٤	قانون معدل لقانون جوازات السفر	قانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٣
١١٢٥	نظام المقاولات والاوزام مؤسسة المواصلات الساكية والاساكية	نظام رقم (٦٢) لسنة ١٩٧٣
١١٣٥	نظام بلدية الاجفور	نظام رقم (٦٣) لسنة ١٩٧٣
١١٥٠	نظام بلدية الحصن	نظام رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٣
١١٦١	نظام علاوة مستشار شؤون الصحة العامة والاطباء في وزارة الشؤون البلدية والقروية	نظام رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٣
١١٦٢	نظام معدل لنظام الخدمة المدنية	نظام رقم (٦٦) لسنة ١٩٧٣
١١٦٣		املاات تصحيح خطأ

هكذا من الأهل

نحس الحسين الملك على المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٣

قانون الاقامة وشؤون الاجانب

تمهيد

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الاقامة وشؤون الاجانب لسنة ١٩٧٣) ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للمعابر والكلمات التالية المعاني المخصصة لها في ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

المملكة	المملكة الاردنية الهاشمية .
الوزارة	وزارة الداخلية .
الوزير	وزير الداخلية .
المديرية	مديرية الامن العام / فرع الاقامة وشؤون الاجانب .
المدير	مدير الامن العام .
الحاكم الاداري	الحافظ او المتصرف او مدير القضاء .
الاجنبي	كل من لا يتبع بالجنسية الاردنية .
موظفو الحدود	الموظفون الذين توكل اليهم مهمة تسجيل الاجانب في الحدود والتأشير على جوازات سفرهم .

المادة ٣ - ١) يؤسس فرع للاقامة وشؤون الاجانب في مديرية الامن العام يرتبط بالوزارة . تسري على العاملين فيه القوانين والانظمة والواجبات والتعليقات المطبقة على قوة الامن العام .

ب) على الدوائر والجهات الاخرى المختصة المشاركة والتعاون مع المديرية في متابعة تطبيق احكام هذا القانون .

ج) على موظفي الحدود تنفيذ التعليمات والقرارات التي يصدرها الوزير او المدير لغايات تطبيق احكام هذا القانون .

الفصل الاول

دخول الاجانب

المادة ٤ - ١) يسمح للاجنبي بدخول المملكة او الخروج منها اذا كان حائرا على جواز سفر او وثيقة سفر سارية المفعول ، صادرة عن بلاده ومعتبرة لدى حكومة المملكة ، وكان حاصلا على تأشيرة دخول او خروج وكذلك اذا كانت لديه وثيقة سفر صادرة عن حكومة المملكة بسبب وجوده فيها دون جواز سفر او وثيقة سفر صادرة عن حكومة معينة .

ب) يدخل في عداد وثائق السفر تذاكر المرور الدولية التي تمنحها الامم المتحدة لموظفيها وتذاكر المرور الدولية التي تمنحها الدول لعديم الجنسية او اللاجئ المقيم على اراضيها ، ويشترط للاعتداد بهذه الوثائق الاخيرة ان تتضمن تأشيرة تميز لحاملها العودة الى البلد الذي اصدرها وكذلك البطاقات الشخصية المنصوص عنها في الاتفاقات المبرمة مع الدول الاخرى .

ج) تمنح تذاكر المرور الدولية للفتات التالية :-

- ١ - للاشخاص الذين لا جنسية لهم او جنسيتهم غير ثابتة .
 - ٢ - للاجنون الذين يعترف لهم بهذا الوصف .
 - ٣ - الاشخاص الذين لهم جنسية ثابتة ، ولكن يتعذر عليهم الحصول على وثائق سفر من الدول التي ينتمون اليها او يوجدون فيها لاسباب تقدرها السلطات الاردنية المختصة .
 - ٤ - الزوجات والاولاد القصر الذين لم يبلغوا السادسة عشرة للاشخاص المشار اليهم في الفئات السابقة اذا لم تكن لهم جنسية ثابتة .
- د) للوزير اعفاء رعايا اية دولة اجنبية من شرط الحصول على التأشيرات او حمل جواز السفر عند دخول المملكة .

المادة ٥ - يكون دخول الاجنبي الى المملكة او خروجه منها مشروعا اذا تم عن طريق البر او البحر او الجو من مراكز الحدود او الموانئ ، او المطارات الاردنية المختصة لذلك وبعد التأشير على جواز سفره او الوثيقة التي تقوم مقامه من موظف الحدود .

المادة ٦ - في حالة الدخول الى المملكة من غير الاماكن والطرق المينة لذلك لاسباب قاهرة كالمحيط الاضطرابي بالطائرة او الدخول من الاماكن التي ليس فيها مراكز حدود او اللجوء السياسي يجب على الاجنبي ان يقدم نفسه الى اقرب فرع من فروع المديرية او اي مركز من مراكز الامن المختصة خلال مدة اقصاها ثمان واربعين ساعة .

المادة ٧ - على جميع ملاحي السفن والطائرات وسائلي السيارات ووسائط النقل الاخرى عند وصولهم الى المملكة او مغادرتهم لها ان يزلوا ركابهم في الموانيء او مركز الحدود المقررة وان يقدموا الى الموظف المختص كشفا يتضمن اسماء الملاجئين والركاب والبيانات الخاصة بهم وان يزودوا السلطات المختصة باسماء الركاب الذين لا يحملون جوازات سفر او وثائق سفر رسمية تقوم مقامها ، وان يمنحوا هؤلاء الركاب من الزول الى البر او الارض او الصعود الى الطائرة او الطائرة او واسطة النقل الاخرى الا بموافقة السلطات المختصة .

هكذا من الأشغال

المادة ٨ - على الاجنبي قبل ان يغادر المملكة نهائياً ان يسلّم الى المديرية او احد فروعها اذن الإقامة وغيره من الاذون الممنوحة له وفي حالة عودته الى المملكة قبل انتهاء المدة المحددة في اذن الإقامة يجوز له استردادها شريطة ان لا تتجاوز مدة اقامته في الخارج أكثر من ستة اشهر .

المادة ٩ - تحدد انواع التأشيرات ومدتها وشروط واجراءات منحها والاعفاء منها ومقدار الرسوم التي تستوفى عنها والاعفاء من هذه الرسوم بنظام يصدر لهذه الغاية .

المادة ١٠ - يعين الوزير بتنسيب من المدير ويقرر يصدره اشكال واوضاع وثائق السفر التي تعطى لبعض فئات من الاجانب او اللاجئين او النازحين وشروط واجراءات منحها .

الفصل الثاني

تسجيل الاجانب

المادة ١١ - على كل اجنبي ان يقدم نفسه خلال ثلاثة ايام من تاريخ دخوله المملكة الى المديرية او احد فروعها او مركز الشرطة في الجهة التي يكون فيها وان يجر اقراراً عن حالته الشخصية وعن الغرض من حضوره ومدة اقامته ومحل سكناه والمحل الذي يختاره لاقامته وتاريخ بدئه الإقامة به وغير ذلك من البيانات التي يتضمنها النموذج المعد لذلك وان يقدم ما لديه من الاوراق الثبوتية المؤيدة لهذه البيانات ويستثنى من ذلك الاشخاص الذين يعملون تأشيرات مرور او حج او سياحة ضمن المدة المسموح بها .

المادة ١٢ - على كل اجنبي قبل تغيير محل اقامته ابلاغ المديرية او احد فروعها او مركز الشرطة الذي يقيم في منطقته بغيره الجديد فان كان انتقاله الى مكان آخر داخل المملكة وجب عليه ايضا ان يتقدم بنفسه خلال ثمان واربعين ساعة من وقت وصوله الى محل اقامته الجديد باقرار الى فرع المديرية او مركز الشرطة المختص في البلاد الذي انتقل اليه ويعنى من هذا الحكم الاجانب الذين قدموا بتأشيرة مرور او تأشيرة سياحية .

المادة ١٣ - للمدير او من ينوبه ان يعفي الاجنبي من شرط الحضور المنصوص عليه في المادتين السابقتين لاعتبارات خاصة او لاعذار مشروعة يقدرها وفي هذه الحالة يجر اقرار كتابة على النموذج المعد لذلك ويسلم الى المديرية او مركز الشرطة خلال ثمان واربعين ساعة من وقت دخوله المملكة .

المادة ١٤ - على مديري الفنادق او النزل او اي محل اخر من هذا القبيل وكذلك على كل من اوى اجنبيا او اسكنه او اجر له محلا للسكنى ان يبلغوا المديرية او احد فروعها او مركز الشرطة الواقع في منطقته على سكن الاجنبي عن اسم الاجنبي وعنوانه وذلك خلال ثمان واربعين ساعة من وقت حلوله او مغادرته .

المادة ١٥ - ١) على كل اجنبي خلال مدة اقامته في المملكة ان يبرز للسلطات المختصة عند الطلب جواز سفره او الوثيقة التي تقوم مقامه وغير ذلك من الاوراق وان يجيب عما يسأل عنه من بيانات وان يحضر عند الطلب للوزارة او دوائرها في الجهاد الذي يجد له .

ب) على الاجنبي في حالة فقدان او تلف جواز سفره او الوثيقة التي تقوم مقامه ابلاغ المايهية او مركز الشرطة خلال ثمان واربعين ساعة من تاريخ فقدان او التلف .

المادة ١٦ - أ - لا يجوز لأي من الرعايا الاردنيين او الشركات او الهيئات الاردنية استخدام اجنبي الا اذا كان حاصلاً على اذن إقامة في المملكة ويستثنى من ذلك الغرباء الذين يستقدمون لغايات عملية او فنية ولا يجوز ان لا تزيد مدة عملهم عن ثلاثة اشهر .

ب - على كل من يستخدم اجنبياً ان يقدم الى المديرية او فرعها او مركز الشرطة الذي يقع على العمل في منطقته اقراراً على النموذج المعد لذلك خلال ثمان واربعين ساعة من وقت التحاق الاجنبي بخدمته ، وعليه عند انتهاء خدمة الاجنبي ان يقدم اقراراً بذلك الى المديرية او مركز الشرطة خلال ثمان واربعين ساعة من انقطاعه عن العمل .

المادة ١٧ - على الدوائر والجهات الاخرى المختصة ابلاغ المديرية بكافة الوقوعات المتعلقة بالاجانب في المملكة .

الفصل الثالث

اذن الإقامة

المادة ١٨ - على كل اجنبي يقيم او يرغب البقاء في البلاد ان يكون حاصلاً على اذن إقامة وفق احكام هذا القانون . وعليه ان يغادر أراضي المملكة عند انتهاء مدة اذن الإقامة ما لم يكن قد جددتها .

المادة ١٩ - الوزير بعد استطلاع رأي المدير الحق في قبول أو رفض طلب الاجنبي اذن الإقامة أو إلغاء اذن الإقامة الممنوح له وتكليفه بمغادرة المملكة دون بيان الأسباب .

المادة ٢٠ - للمدير ان يسمح ببقاء الاجنبي في أراضي المملكة مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر ويمكن تمديد هذا استطلاع رأي الدوائر والجهات الاخرى المختصة لثلاثة اشهر أخرى لتساء رسم قدره دينار ويشمل ذلك زوجته او زوجته وسائر أبنائه المدخلين في جواز سفره او الوثيقة التي تقوم مقامه .

المادة ٢١ - يقدم طلب (اذن الإقامة) مستوفياً جميع الشروط المنصوص عليها في هذا القانون الى المديرية او احد فروعها او الى الحكام الاداريين وذلك شريطة ان تكون مدة جواز سفر الاجنبي او وثيقة سفره سارية للقبول ويجوز تجاوز هذا الشرط بموافقة الوزير .

المادة ٢٢ - ١ - مدة اذن الإقامة ستة اشهر قابلة للتجديد في حالة توفر الشروط المنصوص عليها في هذا القانون ب - للوزير بتنسيب من المدير ان يمنح اذن إقامة لمدة خمس سنوات للاجانب الذين أقاموا عشر سنوات في المملكة بصورة مشروعة .

المادة ٢٣ - رسم اذن الإقامة ستة دنانير أردنية للسنة الأولى وتجدد برسم قدره ثلاثة دنانير عن كل سنة لاحقة :

المادة ٢٤ - تحدد نماذج بطاقات الإقامة وأية بيانات أو اقرارات أخرى لغايات تطبيق هذا القانون بقرار من الوزير بناء على تنسيب من المدير .

المادة ٢٥ - كل من يمتنع السادسة عشرة من عمره من أبناء الاجنبي وبناته أثناء اقامته في المملكة يكلف بالحصول على اذن إقامة وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٢٦ - يمنح الاجنبي اذن إقامة اذا اقتضت السلطات المختصة بوجاهة الأسباب التي تبرر اقامته ويشترط لمنحه ان تتوافر في الطالب أحد الأسباب التالية : -

أ - ان يكون حاصلاً على عقد بالعمل مع شركة أو على تجاري مسجل أو مع صاحب أعمال معروف في المملكة بشرط ان لا يزاحم الاردنيين في أعمالهم وأن يثبت ذلك بشهادة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أو من الجهات المختصة .

هكذا من الأشهر

ب - أن يكون له أثناء إقامته مورد رزق مضمون وبطرق مشروعة من الداخل أو الخارج وأن يثبت ذلك بشهادة رسمية مصدقة .

ج - أن يكون قادماً لاستثمار أمواله في مشروعات تجارية أو صناعية توافق عليها وزارة الاقتصاد الوطني .

د - أن يكون ذا كفاءة علمية أو مهنية لا يتوفر مثلاً في المملكة شريطة أن يثبت ذلك بشهادات خطية رسمية من جهات معتمدة وأن توافق على ذلك السلطات الأردنية المختصة .

هـ - أن يكون موظفاً أو مستخدماً في إحدى البعثات الدبلوماسية أو القنصلية في المملكة بشرط المعاملة بالمثل .

و - أن يكون عاجزاً أو قاصراً ويكون عائلته الوحيد مقيماً في المملكة .

ز - أن يكون طالباً مقبولاً في المعاهد الأردنية .

المادة ٢٧ - مع مراعاة ما ورد في المادة السابقة للوزير تكليف الأجنبي بتقديم كفالة مالية لتغطية أية التزامات مالية قد تترتب عليه ولضمان خروجه بعد انتهاء مدة اذن الإقامة الممنوح له .

المادة ٢٨ - للمدير أن يحدد اذن الإقامة سنوياً وفق أحكام هذا القانون .

الفصل الرابع

الاعفاءات

المادة ٢٩ - لا تسري أحكام هذا القانون على :

أ - رؤساء الدول وأفراد أسرهم .

ب - أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي الأجنبي وأسرهم المعتمدين في المملكة ، أما أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي الأجنبي غير المعتمدين لدى المملكة فيجب بشأنهم مبدأ المعاملة بالمثل .

ج - رجال السفن والطائرات القادمة إلى المملكة الذين يعملون تذاكر بحرية أو جوية من السلطات المختصة التابعين لها شريطة التأشير على هذه التذاكر من قبل موظفي الحدود في الموانئ والمطارات عند دخول المملكة أو مغادرتها ولا تخول هذه التأشيريات حاملها حق الإقامة إلا خلال مدة بقاء السفينة في الميناء أو الطائرة في المطار .

د - ركاب السفن والطائرات التي ترسو وتهبط في موانئ أو مطارات المملكة الذين تسمح لهم السلطات المختصة النزول أو البقاء مؤقتاً مدة بقاء السفينة في الميناء أو الطائرة في المطار على أن لا تتجاوز المدة أسبوعاً .

وعلى ربابية السفن والطائرات قبل الرحيل إبلاغ موظفي الجسود عن تخلف أي راكب غادر السفينة أو الطائرة وتسليمها جواز سفره ، وإذا لم يكتشف أمره إلا بعد الرحيل وجب عليهم أن يبلغوا تلك السلطات هويته برقباً وأن يرسلوا بأسرع الوسائل وثائق سفره من أول ميناء أو مطار يصلون إليه .

هـ - رعايا الدول المجاورة لأراضي المملكة فيما يتعلق بدخول مناطق الحدود المتاخمة لتلك الدول بشرط الحصول على إجازة خاصة تدعى إجازة الحدود في نطاق الأحكام المنصوص عنها في الاتفاقات المعقودة لهذا الشأن مع تلك الدول .

و - المعين بموجب اتفاقات دولة تكون المملكة طرفاً فيها وذلك في حدود تلك الاتفاقات :

ز - من كان في خدمة القوات المسلحة الأردنية :

ح - من يرى الوزير اعتقاده لاعتبارات خاصة بالمجاملات الدولية أو الإنسانية أو حتى اللجوء السياسي أو مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل .

المادة ٣٠ - يعني من رسم الإقامة :

أ - الأجانب الذين يعملون بمرضات في المستشفيات الحكومية .

ب - الطلاب المقبولين في المدارس والمعاهد والجامعة الأردنية .

ج - الخبراء الفنيون الذين تستقدمهم حكومة المملكة .

د - رعايا الدول العربية على أساس المعاملة بالمثل .

الفصل الخامس

إجراءات وإغلاقات

المادة ٣١ - كل من دخل المملكة خلافاً للقوانين الرابعة والخامسة من هذا القانون يبقى القبض عليه دون مذكرة ويودع للحاكم الإداري الذي له أن يأمر بإبعاده أو أن يوصي الوزير بمنحه اذن الإقامة أو أن يحيله إلى قاضي الصلح وعند ادانته من قبل المحكمة يعاقب بالسجن من شهر إلى ستة أشهر أو بالغرامة من عشرة دنانير إلى خمسين ديناراً أو بكلاً من العقوبتين .

المادة ٣٢ - للحاكم الإداري المختص بعد صدور قرار المحكمة بحق الأجنبي أن يأمر بإبعاده عن المملكة أو أن يوصي الوزير بمنحه اذن الإقامة .

المادة ٣٣ - إذا أزيل ملاحو السفن أو الطائرات أو سائقو السيارات ووسائل النقل الأخرى إلى المملكة أشخاصاً في غير الموانئ والمطارات ونقاط الحدود المعينة أو ساعدوا على دخول أشخاص لا يعملون جوازات سفر قانونية أو وثائق مؤشراً عليها بالدخول يعاقبون بالسجن من شهر إلى ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد عن الخمسين ديناراً أو بكلاً من العقوبتين والوزير أو من يفوضه الحق في تكليف ملاحو السفن والطائرات وسائقي السيارات ووسائل النقل الأخرى أن يعيدوا الأشخاص الذين أدخلوهم بطريقة غير مشروعة بالواسطة عنها التي دخلوا بها أو على نفقتهم الخاصة إلى الجهة التي قدموا منها .

المادة ٣٤ - كل أجنبي لم يتقدم بطلب تجديد اذنه إقامته خلال مدة شهر من تاريخ انتهائها يغرم بضعف رسم الإقامة بالإضافة إلى مبلغ دينارين عن كل شهر من أشهر التجاوز .

المادة ٣٥ - كل شركة أو صاحب عمل يستخدم أجنبياً لا يحمل اذن إقامة يغرم خمسين ديناراً ولا يشمل ذلك الخبراء الذين تستقدمهم الشركات العاملة في المملكة بقصد الاستشارة الفنية على أن لا تزيد مدة إقامتهم عن ثلاثة أشهر وشريطة الحصول على موافقة مسبقة من المديرية قبل قدومهم .

المادة ٣٦ - أية مخالفة لأحكام هذا القانون لم ينص عليها بعقوبة خاصة يعاقب مرتكبها بالسجن من أسبوع إلى شهر أو بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير أو بكلاً من العقوبتين .

هكذا من الأشهر

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واصافته الى قوانين الدولة :

قانون الغاء قانون مجلس شيوخ العشائر

المادة ٤ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

1973/0/27

وزير دولة للشؤون الأرض المحتلة طاهر نشأت المصري	وزير الاقتصاد الوطني كامل أبو جابر	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل يوسف ذهني	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقرى مروان الحمود
---	--	---	--

وزير الداخلية	وزير العدل	رئيس الوزراء
احمد الطراونة	سلام مساعده	زيد الرفاعي
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير الاقتصاد الوطني	
يوسف ذهني	كامل ابو جابر	

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واصله الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٣

قانون بالغاء قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول واستثماره في المملكة الاردنية الهاشمية رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٣

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون بالغاء قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول واستثماره في المملكة الاردنية الهاشمية رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٢) ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون يعتبر قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول واستثماره في المملكة الاردنية الهاشمية رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٢ ، المنشور في العدد رقم (٢٣٦٥) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٧٢/٧/٣ ملغى لجميع الاغراض المتوخاه منه ، وتعتبر الاتفاقية الملاحقة والمعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وبين سلطنة المصادر الطبيعية الاردنية وشركة ديسكو الكندية للتنقيب عن البترول واستثماره في المملكة منتهية .
المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٣/٥/٢٧

أحمد عبد الكريم الطراونة

وزير الاوقاف والشؤون وزير الزراعة وزير الثقافة والاعلام وزير الانشاء والتعمير وزير الخارجية والامور
اسحق الفرحان عدنان ابو عرو صبيح امين عمرو زيد الرفاعي

وزير التربية والتعليم وزير النقل وزير الاشغال العامة وزير السياحة والآثار وزير العمل وزير الدولة للشؤون
مضر بدران نديم الزور احمد الشويكي غالب يركات سالم مساعده

وزير المواصلات وزير الداخلية وزير الصحة وزير الخارجية وزير الدولة للشؤون وزير المالية
محي الدين الحسيني احمد عبد الكريم الطراونة محمد نوري شفيق

وزير الداخلية للشؤون وزير الاجتماعية والعمل وزير الشؤون الاقتصادية الوطني وزير الارض المحتلة
مروان الحمود يوسف ذهني كامل ابو جابر طاهر نشأت المصري

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واصله الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون جوازات السفر

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة السابعة من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-
ب - يجوز منح زوجات حاملي جوازات السفر السياسية جوازات سفر سياسية منفصلة وادخال اولادهم القاصرين وبناتهم العازبات اذا كن مقنيات معهم في منزل واحد في جواز سفر اي منهم .

١٩٧٣/٥/٢٨

أحمد عبد الكريم الطراونة

وزير الداخلية وزير العمل وزير الخارجية وزير الثقافة والاعلام وزير الانشاء والتعمير وزير الخارجية والامور
احمد عبد الكريم الطراونة سالم مساعده زيد الرفاعي

وزير الاوقاف والشؤون وزير الزراعة وزير الثقافة والاعلام وزير الانشاء والتعمير وزير الخارجية والامور
اسحق الفرحان عدنان ابو عرو صبيح امين عمرو زيد الرفاعي

وزير التربية والتعليم وزير النقل وزير الاشغال العامة وزير السياحة والآثار وزير العمل وزير الدولة للشؤون
مضر بدران نديم الزور احمد الشويكي غالب يركات سالم مساعده

وزير المواصلات وزير الداخلية وزير الصحة وزير الخارجية وزير الدولة للشؤون وزير المالية
محي الدين الحسيني احمد عبد الكريم الطراونة محمد نوري شفيق

وزير الداخلية للشؤون وزير الاجتماعية والعمل وزير الشؤون الاقتصادية الوطني وزير الارض المحتلة
مروان الحمود يوسف ذهني كامل ابو جابر طاهر نشأت المصري

نحسب الله من الملكة لوفية الثانية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والتواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون جوازات السفر

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ٢٤ من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة :

٢٤ - أ - يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات كل من زور او حرف او عي او كشط او غير في جواز او وثيقة سفر او في أية وثيقة من الوثائق الرسمية المقدمة للحصول على جواز او وثيقة سفر .

ب - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تتجاوز السنة او بغرامة لا تقل عن عشرين ديناراً ولا تتجاوز مائتي دينار او بكليهما العقوبتين كل من :-

١ - ادعى انه المالك الحقيقي لجواز او وثيقة سفر بانتحال اسم الغير او باعدامات كاذبة ، وكذلك من اعطى الجواز او الوثيقة الى ذلك الشخص لاستعمالها بصورة غير قانونية ؛

٢ - وجد معه جواز او وثيقة سفر بصورة غير مشروعة .

٣ - ادعى كذباً فقدان جواز او وثيقة السفر او اتلفها عن عمد بقصد اخفائها .

٤ - قدم في المملكة او خارجها بيانات او ادعاءات كاذبة بقصد الحصول على جواز او وثيقة سفر لنفسه او لشخص آخر .

٥ - وقع على شهادة كاذبة لطالب جواز او وثيقة السفر :

ج - ١ - اذا فقد شخص جواز او وثيقة سفره وطلب اصدار جواز او وثيقة جديدين فلمدير الجوازات قبل اصدار الجواز او الوثيقة الجديدين ان يكفل الطالب بتقديم كفالة مالية مصدقة من الكاتب العدل بمبلغ يتراوح بين ٥٠-٢٠٠ دينار يتعهد بموجبهها بالحفاظ على الجواز او الوثيقة الجديدين .

٢ - اذا فقد الجواز او الوثيقة الصادرن بعد تقديم الكفالة خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ اصدارهما فلا يصرف جواز او وثيقة بدلا من المفقود ما لم تدفع قيمة الكفالة ولقاء كفالة جديدة .

د - يكون رسم اصدار جواز ببدل المفقود لأول مرة عشرة دنانير ويكون رسم اصدار جواز ببدل المفقود بعد ذلك عشرين ديناراً .

الحسين بن طلال

١٩٧٣/٥/٢٧

وزير الداخلية	وزير العدل	وزير الخارجية	رئيس الوزراء
عبد الكريم الطراونة	سالم المساعدة	زيد الرفاعي	زيد الرفاعي

نحو المحرر للعدل من المملكة المغربية الثامنة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واصافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون جوازات السفر

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة (٨) من القانون الاصيل على الشكل التالي :-

أ - الغاء البند (٦) من الفقرة (أ) منها .

ب - الغاء البند (٥) من الفقرة (ب) منها والذي اضيف اليها بموجب القانون المعدل رقم (٨) لسنة ١٩٧٢ .

المادة ٣ - تلغى جوازات السفر الخاصة التي اعطيت لغير الاشخاص المذكورين في البنود ١-٥ من المادة الثامنة من القانون الاصيل بعد مرور ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون الا اذا انتهت مدتها قبل ذلك ٥

١٩٧٣/٥/٢٨

محرر

وزير الداخلية	وزير العدل	وزير الخارجية	رئيس الوزراء
عبد الكريم الطراوة	سالم المساعدة	زيد الرفاعي	زيد الرفاعي

نحو المحرر للعدل من المملكة المغربية الثامنة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/٥/١٩٧٣
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٦٢) لسنة ١٩٧٣

نظام المقاولات والاوزم لمؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية

صادر بالاستناد الى المادة (١٩) من قانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية رقم (٢٩) لسنة ١٩٧١

الفصل الاول

لادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام المقاولات والاوزم لمؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

لادة ٢ - يكون للافظاظ والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

المؤسسة	مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية .
المجلس	مجلس ادارة المؤسسة .
المدير	مدير عام المؤسسة .
الموظف المقوض	الموظف المقوض من قبل المدير بالتفويض على الاوزم المشتراة من الخارج وانجاز كافة المعاملات المتعلقة بها .
لجنة العطاءات	لجنة عطاءات المؤسسة التي يؤلفها المجلس من موظفي المؤسسة ويرأسه المدير وتنسب منه .
لجنة المشتريات	لجنة مشتريات المؤسسة يؤلفها المدير من ثلاثة اعضاء على الاقل من موظفي المؤسسة يكون اعلاهم درجة رئيسا لها .
الاوزم	المهمات والمعدات والآلات والاجهزة والادوات والمواد والاثاث والقرطاسية والمكتب ووسائل النقل وقطع الغيار والاوزم والاشياء اللازمة لاجراءات المؤسسة .
المقاولات	الاشغال والاعمال الانشائية والمعمارية والاصلاحات والصيانة للابنية والاجهزة ووسائل النقل واية خدمات تعاقدية واعمال انشائية او صيانة او تشغيل ضرورية لاجراءات المؤسسة .
شراء الاوزم	الحصول على الاوزم المطلوبة بطريق الشراء لقاء دفع اثمانها :

الفصل الثاني المشتريات

- المادة ٣ - أ - يجوز للمدير أو من يفوضه خطياً شراء لوازم لا تزيد قيمتها على مئتي دينار عن طريق الشراء المباشر.
- ب - يكون شراء اللوازم التي تزيد قيمتها على مئتي دينار ولغاية ثلاثة آلاف دينار بالمناقصة عن طريق لجنة المشتريات . تقتزن توصي اللجنة بموافقة المدير ولا يجوز تجزئة اللوازم إلى صفقات متعددة قيمة الواحدة ثلاثة آلاف دينار للأغراض الواحدة أو المشابهة إلا في حالات خاصة يقتنع بها المجلس .
- ج - يكون شراء اللوازم التي تزيد قيمتها على ثلاثة آلاف دينار بالمناقصة عن طريق لجنة العطاءات .
- د - ترفع لجنة العطاءات قرارها خلال اسبوع من تاريخ انعقاد المجلس ، والمجلس ان يصدره او ينقضه او يعيده الى اللجنة لتعيد النظر فيه ، وإذا لم يتخذ المجلس اي اجراء خلال شهر من تاريخ رفعه يعتبر قرار اللجنة لاغياً .
- هـ - يشترط في جميع الحالات اعلاء توفر المخصصات اللازمة في الموازنة وفي حالة عسدم توفر هذه المخصصات في الموازنة يقوم المدير برفع الامر الى المجلس لاتخاذ القرار الملائم في كيفية توفير التمويل المطلوب .

المادة ٤ - يعين المدير موظفاً من موظفي المؤسسة للقيام باعمال سكرتيرية لجنتي المشتريات والعطاءات وعليه حفظ القيدود والسجلات والملفات والهاجز كافة للامانات التي تتعلق بالعطاءات وحفظ نسخة من جميع الاوراق والمستندات الخاصة بكل عطاء للرجوع اليها عند الحاجة .

المادة ٥ - أ - تقوم الدائرة المختصة بتحضير المواصفات الفنية وجدول الكميات والمخططات للوازم او الاعمال المطلوبة لها وتحيلها الى الدائرة المالية لوضع الشروط العامة والشروط المالية حسب السياسة التي تقررها المؤسسة وعلى ضوء امكانيات الموازنة السنوية .

ب - تقوم الدائرة المالية بإحالة وثائق العطاء كاملة الى الدائرة القانونية او المستشار القانوني لمراجعتها والتأكد من تضمين العطاء لكافة الشروط والنواحي التي تحمي مصلحة المؤسسة .

ج - يقر العطاء بقرار من المدير او من ينوب عنه اثناء غيابه وله ان ينشر الاعلان عن طرح هذا العطاء في جريدة او أكثر مرة او أكثر حسب ما يراه ضرورياً .

د - يجب ان تكون مواصفات اللوازم والاعمال المطلوبة مفصلة وعامة حسب المواصفات القياسية المتعارف عليها دولياً والا ينص على مواصفات تخص شركة او جهة معينة ، اذا دعت الضرورة القصوى الى النص على مثل هذه المواصفات فيجب ان يقرن ذلك دائماً بعبارة أ وما يحددها .

المادة ٦ - أ - ينص في العطاءات على وجوب تقديم تأمينات اولية بشكل شك مصدق او كفالة مصرفية من احد البنوك الرئيسية العاملة في الاردن بما لا يقل عن ٥ ٪ من قيمة العطاء على ان تبقى هذه الكفالة سارية المفعول لمدة تسعين يوماً من تاريخ تقديم العطاء .

ب - كما ينص في هذه العطاءات على وجوب تقديم تأمينات نهائية من المناقصين الفائزين لضمان تنفيذ تعهداتهم بمحدد قيمتها وتواريخ سريانها في صيغة العطاء حسب متطلبات كل عملية ويجوز ان تكون

مثل هذه التأمينات بشكل شك مصدق او كفالة مصرفية تقبلها المؤسسة . كما يجب ان ينص في صيغة العطاء شروط تقديم الضمانات اللازمة (وكلها اقتضت المصلحة ذلك) خلال فترة الصيانة التي يجب ان لا تقل عن سنة كاملة من تاريخ تسلم المشروع .

المادة ٧ - أ - يجوز للجنة العطاءات بموافقة المجلس واللجنة المشتريات بموافقة المدير ان تطلب دون اعلان في الصحف الى شركات او مطابع او تجار او مقاولين معروفين ممن تعهد فهم المقدرة ان يتقدموا للاشتراك في عطاء اللوازم او المقاولات او الاعمال خلال مدة معينة على ان لا تقلل العروض الأخوة بهذه الصورة عن ثلاثة في الحالات التالية :-

- ١ - وجود ظروف خاصة تستدعي الاستعجال في الشراء او تنزيل المفاوضة وفي هذه الحالة على اللجنة المختصة ان تتخذ قراراً توضح فيه هذه الظروف .
- ٢ - في جميع مشتريات القرطاسية والمطبوعات .
- ٣ - في مشتريات المواد الفنية المتقدمة ذات الطابع الخاص .

ب - يجوز للمدير في حالة انحصار التوريد في جهة واحدة وفي حالة الاستعجال او اذا اقتضت الضرورة حسب تقدير المدير الموافقة على الشراء بطريق التزيم المباشر او التعاقد مباشرة مع الجهة ذات العلاقة . كذلك يجوز له شراء قطع الغيار للمعدات والاجهزة من نوع معين من الشركة المنتجة او الوكيل العام على انه اذا ازدادت قيمة اللوازم في اي من هذه الحالات على ثلاث آلاف دينار فيجب اخذ موافقة المجلس المسبقة على الشراء .

١ - يجوز للمجلس بناء على تنسيق المدير الموافقة على التعاقد مع احدى الشركات الاستشارية من اجل اجراء دراسة خاصة بطريقة التعاقد المباشر .

٢ - يجوز للمدير في بعض الحالات حصر تقديم العروض في عسدم معين من الاشخاص او الشركات او المؤسسات لعل في معين او لتجهيزات معينة تستدعي الضرورة عسدم الاعلان عنها ضمن حدود الصرف المقوض بها .

المادة ٨ - تودع العطاءات المقدمة من المناقصين في صندوق عسكم ذي ثلاثة مفاتيح مختلفة يحفظ رئيس اللجنة بواحد منها ويحفظ عضو آخر ان تعينها اللجنة بالمناقصين الآخرين .

المادة ٩ - عند انقضاء المدة المقررة لتقديم العطاءات تنتفع ظروف العطاءات بحضور اللجنة وتسجل من قبل السكرتير في محضر ويوقع رئيس اللجنة واعضائها على المحضر والعروض .

المادة ١٠ - تلقى اللجنة العطاءات وتفحص البيانات الموردة مع العطاءات (ان وجدت) من جهة انواعها وتؤكد ما اذا كانت جيدة وحاضرة الاوصاف المطلوبة، ولها ان تستأنس بقرير المختبرات الحكومية او غيرها اذا رأت ذلك ضرورياً لقرير جودة المواد وصلاحتها ويحق لها الاسترشاد بأراء الخبير والموظفين من داخل المؤسسة او خارجها .

المادة ١١ - أ - لا ينظر في العطاءات الناقصة الا في الاحوال التي تكون معالجة النقص الموجود ممكنة دون ان يلحق من جراء ذلك ايجاف بالمناقصين الآخرين شرطاً ان تصح قبل قبولها .

ب - لا تقبل العطاءات التي ترد متأخرة عن التاريخ المحدد لتقديم العطاء .

كل من الشراء

المادة ١٢ - أ - يجوز للجنة أن لا تنقذ بأقل الأسعار بالنسبة لجودة الصنف المقدم أو طبيعة العمل المطلوب ولها أن ترفض أي عطاء لعدم اهلية مقدمه وفي كلتا الحالتين تدون الأسباب الموجبة لذلك .
ب - عندما يقبل العطاء تحتم العيّنات المقدمة على العطاء القبول (أن وجدت) بمحضور اللجنة وتحفظ لدى السكرتير أما العيّنات الأخرى فتزد إلى أصحابها على نفقتهم وبناء على طلبهم .

المادة ١٣ - يجب أن يكون لدى اللجنة ثلاث عروض على الأقل عند تقرير قبول العطاء المناسب فإذا لم يتوفر هذا العدد تقوم اللجنة بطرح العطاء مرة ثانية إلا إذا رأت اللجنة باجتماع الآراء حالة العطاء لأسباب تتعلق بمصلحة العمل وفي مثل هذه الحالة تدون اللجنة الأسباب التي دعته إلى اتخاذ مثل هذا القرار .

المادة ١٤ - تقرر اللجنة قبول العطاء المناسب بعد طرحه للمرة الثانية بغض النظر عن عدد العطاءات المقدمة .

المادة ١٥ - في حالة عدم ورود عطاءات أو في حالة ما إذا كانت الأسعار المعروضة أعلى من الأسعار الرأبئة يجوز للجان المختلفة أن تؤمن شراء الأوازم أو تلزم العمل المطلوب بمخابرة الشركات الصانعة أو المنتجة والحصول على ثلاثة عروض على الأقل ثم دراستها والتوصية بشأن أفضلها حسب الأصول .

المادة ١٦ - عند تساوي العطاءات في الأسعار والشروط والمواصفات تجري الأحالة بالطريقة التي تقررها اللجنة .

المادة ١٧ - لا تؤدي قيمة الأوازم المشتراة علماً إلا بعد تنظيم مستندات ادخالها بها . ولا تؤدي قيمة العطاءات إلا بعد إنجاز الأعمال المطلوبة إلا إذا ورد نص في العقد بخلاف ذلك .

المادة ١٨ - يجوز للجان بعد دراسة العروض الدخول في مفاوضات مع مقدمي أفضل العطاءات المقبولة أو مندوبيهم للزول عن التحفظات أو بعضها إذا كانت عطاءاتهم مقرونة بتحفظات .

المادة ١٩ - يبلغ الشخص الذي أحيل عليه العطاء قرار الأحالة خطياً بالبريد المسجل أو بتوقيعه على إشعار التبليغ .

المادة ٢٠ - تسري الأحكام السابقة في هذا الفصل على مقاولات الأعمال والنقل والبيع والتأجير والاستئجار (باستثناء استئجار المقار) .

المادة ٢١ - أ - ينظم مستند التزام بقيمة المشتريات ويصدق من المدير المالي قبل الشراء .

ب - ينظم طلب شراء يوقع من المدير أو من ينوبه سواء تم الشراء علماً أو خائراً .

الفصل الثالث

المقاولات

المادة ٢٢ - يجوز للمدير تنفيذ وإنجاز أعمال المؤسسة بأحدى الطرق التالية :-

أ - القيام بالعمل وإنجازه مباشرة بواسطة استخدام عمال بالأجر اليومي أو الشهري .

ب - العطاء عن طريق المناقصة .

ج - التزيم بدون مناقصة .

المادة ٢٣ - تحال الأشغال والأعمال على المهندسين على النحو التالي :

أ - الأشغال أو الأعمال التي لا تتجاوز قيمتها مئتي دينار تحال على المقاول أو الصانع الذي يختاره المدير بطريق التزيم مباشرة .

ب - الأشغال أو الأعمال التي لا تتجاوز قيمتها ثلاثة آلاف دينار تم إحالتها من قبل لجنة ثلاثية يختارها المدير بثلاث أمدام رئيساً وعضوين اثنين أحدهما فني والأخرى مالي وتدعى هذه اللجنة لجنة مناقصات الأشغال المؤسسة وتخضع قراراتها وتوصياتها لموافقة المدير على أن لا تقل العروض عن ثلاثة .

ج - الأشغال والأعمال التي تتجاوز قيمتها ثلاثة آلاف دينار تم إحالتها بالمناقصة عن طريق لجنة العطاءات .

د - ينظم مستند التزام بقيمة يصدق من المدير المالي قبل طرح العطاء .

هـ - ينظم عقد بين المؤسسة والمناقض الفائز يوقعه المدير أو من ينوبه .

المادة ٢٤ - ترسل أوراق الدعوة إلى المقاولين أو المناقضين الذين ترى بينهم المؤسسة الكفاءة ولا يجوز توجيه الدعوة لأقل من ثلاثة مقاولين ويجوز الإعلان عن ذلك في الجرائد المحلية والأجنبية والأذاعة .

الفصل الرابع

استلام الأوازم وإدخالها بالمستودعات

المادة ٢٥ - تشحن جميع الأوازم التي تشتريها المؤسسة من خارج المملكة باسم المؤسسة ولدى وصولها ميناء الوصول يقوم الموظف المفوض أو مأمور التخليص - بالتخليص عليها وإنجاز كافة المعاملات المتعلقة بها وفقاً لأحكام هذا النظام .

المادة ٢٦ - يترتب على الموظف المفوض أو مأمور التخليص أن يقوم فوراً بمعاية الطرود والتخليص عليها وتوقيع بوالص الشحن وشهادات الأوازم المفقودة أو الواردة بحالة غير سالمة وفي حالة وجود دلائل عطب أو نقص في هذه الطرود يقوم بفتحها وتدقيق محتوياتها بحضور وكلاء البواخر قبل إرسالها إلى مكان التسليم ولدى اكتشافه أي عطب أو نقص عليه أن يحصل على شهادة بذلك من وكيل الباطرة ومندوب شركة التأمين يرفقها بتقرير على ثلاث نسخ ويرسله إلى الدائرة المالية لكي تقدم للجهات المسؤولة طلباً بالنقص أو الخسارة .

المادة ٢٧ - يتم شحن الأوازم بواسطة طرق الشحن المعتادة وفي جميع الحالات ينظم الموظف المفوض أو مأمور التخليص مذكرات الإرسال أو بوالص الشحن ويوزعها على الجهات المعنية بموجب التعليمات التي يصدرها المدير .

المادة ٢٨ - أ - تشكل لجنة استلام من ثلاثة موظفين يختارهم المدير لمعاية الأوازم من الناحية الفنية فقط .

ب - لا يجوز للجنة الاستلام استلام أية لوازم تختلف مواصفاتها عن المواصفات الأصلية المبينة في طلب الشراء وإذا اختلفت الأعضاء في كون الأوازم مطابقة أو لا فيحال الأمر إلى المدير لبيت فيه .

ج - إذا وجد نقص أو تلف في بعض الطرود فعلى اللجنة أن تفتتحها وتعيانها بحضور مندوبين من الشركة الشاحنة والجهاك والتأمين وأن تنظم اللجنة تقريراً مشتملاً بالنقص أو التلف يوقع من جميع الأعضاء ويرفع المدير لإجراء اللازم .

د - يقوم مراقب المستودعات بتسليم اللوازم بموجب قوائم الشحن لادخالها المستودعات وفق التعليمات الصادرة له بهذا الخصوص .

المادة ٢٩ - أ - مراقب اللوازم مسؤول عن متابعة كافة المعاملات المتعلقة بشحن اللوازم واستلامها وتسليمها وارسل بوالص الشحن او الحوافظ البريدية الى الموظف المفوض او معتمد التخليص وغير ذلك من الاعمال التي تضمن سرعة الشحن ، والتسليم والاستلام .
ب - يقدم الموظف المفوض او معتمد التخليص كشفا بمصاريف التخليص والنقل وكافة المصاريف الاخرى المتعلقة باستلام وتسليم اللوازم الى مراقب اللوازم للتصديق عليها واحالتها الى المدير المالي للموافقة واجراء التأدية .

المادة ٣٠ - جميع اللوازم المشحونة باسم المؤسسة يجب ان تؤمن لمصلحة المؤسسة وان ترافق ببوليصه التأمين الا اذا قرر المدير خلاف ذلك .

المادة ٣١ - تؤلف بقرار من المدير ، لجنة استلام تتولى تسليم اللوازم - المشتراة من الاسواق المحلية والتي تزيد قيمتها عن مائتي دينار بعد فحصها والتأكد من مطابقتها لوامر الشراء وعلى اللجنة رفض تسليم اي من هذه اللوازم التي لا تطابق اوامر الشراء والمواصفات وترفع بذلك تقريراً للمدير لاتخاذ القرار النهائي وبعد انتهاء فحص اللوازم توقع اللجنة على المستندات اللازمة وتسلم اللوازم الى مأمور المستودع لحفظها على الوجه المبين في هذا النظام .

المادة ٣٢ - أ - تدخل جميع اللوازم في المستودعات بموجب مستندات ادخال يوقعها امين المستودع وتفيد في سجلات اللوازم المخصصة لها .

يعين مراقب المستودعات انواع اللوازم الواجب تخزينها داخل المستودعات واللوازم التي ستخزن خارجها وعليه ترقم المستودعات بارقام متسلسلة مع تعيين مأمور مستودع مسؤول عنها او عن كل منها بعد تقديم الكفالات القانونية .

تؤيد عمليات الادخال في السجلات بالمستندات الآتية :

أ - اللوازم المشتراة محلياً او من الخارج

١ - مستندات الادخالات

٢ - تقرير عن صلاحية اللوازم الواردة ومطابقتها للمواصفات .

٣ - النسخ الاولى من القوائم

ب - اللوازم المنقولة من مستودعات اخرى

١ - نسخة مستند الاخراجات الصادرة من المستودع الذي نقلت منه تلك اللوازم .

٢ - اشعار تعبئة وشحن .

ج - اللوازم المصنوعة في احد دوائر المؤسسة

١ - مستند الادخالات

٢ - شهادة عمل من رئيس القسم المختص الذي تم الصنع فيه

المادة ٣٣ - يجوز عدم قيد اللوازم القابلة للاستهلاك بما يشترى بكميات صغيرة للاستعمال الفوري كالمصابون والكناس والماسح وما الى ذلك في سجل اللوازم الا انسة يجب ان تدرج في مستند الصرف المنظم بأتمائها الشهادة التالية :-

لوازم قابلة للاستهلاك لم تقيد عهدة في سجل اللوازم

المادة ٣٤ - تقيد اللوازم التي صنعت من مواد اخرجت من المستودع عهده بموجب مستندات ويشار فيها الى مستندات الاخراج التي كانت قد صرفت بموجبها من المستودع تلك المواد التي استعملت في صنعها وتقدير اجرة العمل

المادة ٣٥ - تعاد الى المستودع جميع المواد غير المستعملة الباقية على حالتها حينما جرى صرفها وتحفظ على حدة اية مواد مستعملة رفعت عن عمل ما الى ان يعاينها موظف مسؤول بين بمعرفة المدير ويقرر ما اذا كانت صالحة لان تعاد الى المستودع ويجب ان تعاد الى مستودع انفراد اللوازم التي تكون قد اصبحت غير صالحة للاستعمال بوجه عام . وتقيد اللوازم التي تكون زائدة عن ارصدة السجل كعهدة .

المادة ٣٦ - أ - يجب الاحتفاظ بسجلات لوازم يدون فيها ما ادخل بالمستودع وما اخراج منه بموجب مستندات خاصة ويبين الرصيد عند كل ادخال واخراج .

ب - يوضع لكل صنف من اللوازم المرجوة في المستودع بطاقات تحتوي على الموجود من ذلك الصنف ويدون فيها ما يجري ادخاله او اخراجه من اللوازم حالاً على ان يوقع الموظف ازاء كل نقله .

المادة ٣٧ - يزود مأمور المستودع بموازن وعايرات ومقاييس ليستعملها في تسلم اللوازم وصرفها وعليه ان يتأكد من آن الى آخر من انها مضبوطة .

الفصل الخامس

صرف اللوازم

المادة ٣٨ - أ - يجري صرف اللوازم من المستودعات بموجب طلبات لوازم على النماذج المقررة لها موقعة من الموظف المفوض من المدير بسحب اللوازم .

ب - ينتظم امين المستودع مستندات اخراج اللوازم المصروفة على النماذج الخاصة وتوقع من قبل المسلم او المسلم ويثبت على مستند الاخراج رقم وتاريخ طلب اللوازم وتنزل اللوازم المصروفة من سجل اللوازم .

المادة ٣٩ - أ - يعين المدير لجنة من ثلاث اعضاء مختصين لمaintenance اللوازم القائضة او الثالثة وتقديم شهادة توصي باتلافها او بيعها او شطبها .

ب - تشكل لجنة من ثلاث اعضاء يعيّنهم المدير لاتلاف اللوازم التي يوافق على اتلافها وعليها تقديم تقرير بذلك للمدير .

المادة ٤٠ - عندما تلف او تباع اللوازم التي يقدر انها غير صالحة للاستعمال ينبغي ان تؤيد مستندات الاخراج المنظمة من اجلها بشهادة تتضمن انها تلفت او بنسخة من قائمة البيع وان يشار في المستندات المذكورة الى الاذن المعطى بالاتلاف او البيع وفي حالة البيع يجب ان يشار ايضا الى رقم الوصول الذي دفع الثمن بموجبيه والى تاريخه وقيمهته .

هكذا من الشغل

المادة ٤١- تباع الوازم الزائدة او غير الصالحة للاستعمال بالمرابدة العلنية بمعرفة لجنة المشتريات او لجنة فرعية بموافقة المدير ولا يجوز بيع الوازم او اتلافها الا بعد ان تجري معاينتها من قبل لجنة وتعطى شهادة بعدم صلاحيتها .

المادة ٤٢- للمدير ان يعطي اية لوازم فائضة عن حاجة المؤسسة ولا تتجاوز قيمتها الخمسمائة دينار الى اية وزارة او مؤسسة حكومية دون مقابل على ان يبرز هذا الاجراء بمستندات ادخالات واخراجات . اما اذا زادت قيمة المواد على الخمسمائة دينار فيجب اخذ موافقة المجلس على المطاء او الاعارة .

المادة ٤٣- أ - يحق للمدير شطب اية خسارة تقع في لوازم المؤسسة او موجوداتها اذا كانت قيمتها لا تتجاوز (المائتي) دينار شريطة ان لا يكون هناك اهلاك او اختلاس واذا زادت الخسارة على ذلك تعرض على المجلس لشطبها بناء على تنسيب المدير . وفي كل الحالات يجب ان يظهر ذلك في التقارير المالية الربع سنوية التي تعرض على المجلس .

المادة ٤٤- عندما تحصل قيمة الوازم المفقودة او الناقصة من احد الموظفين يجب ان يشار في مستند الاجراءات الى الامر القاضي بالتضمين والى رقم الوصول المالي وتاريخه وقيمه وتقيد القيمة في حساب الواردات المختلفة على ان تراعى في ذلك احكام هذا النظام .

المادة ٤٥- أ - تقيد الوازم المفقودة او الناقصة المصرح بشطبها في السجلات بموجب مستند اخراج .
ب - تقيد الوازم الزائدة في السجلات بموجب مستندات ادخال مع تقرير عن الزيادة .

الفصل السادس

احكام عامة

المادة ٤٦- أ - يحتفظ مأمور المستودع بسجلات خاصة لكافة الوازم وفق التعليمات التي يصدرها المدير ويسجل فيها بصورة مفصلة كافة الادخالات والاخراجات اولاً باول وتفتح في بداية ونهاية كل سنة مالية

المادة ٤٧- يحتفظ المدير المالي بسجل لتعريفات المطالب بها وتدوّن فيه الوازم الناقصة او المفقودة او التي لحق بها ضرر وتزيد كل نفقة فيه بشهادة الوازم الناقصة او المفقودة او التي لحق بها ضرر ونسخة من مستند الشطب او التزيل المختص بالامان الوازم المفقودة او الناقصة ويذكر فيه رقم الاضبارة المحتوية على المستندات المشار اليها .

المادة ٤٨- أ - تحفظ سجلات فرعية تدوّن فيها الادخالات والاخراجات من الوازم عند توزيعها على فروع المؤسسة المختلفة بما فيه الالات والادوات ويمسك في كل فرع سجل مائل خاص بذلك الفرع .

ب - يجب ان تنظم قوائم بالالات والادوات الاخرى حال العمل بهذا النظام وبعد تدقيقها تدخل في السجلات العادية وفي سجل خاص بالمهدة الشخصية يجري تنظيمه بمعرفة المدير او من ينييه .

ج - يرسل كسل فرع في نهاية كل سنة قوائم بالالات والادوات والوازم التي في حوزته لتدقيقها ومطابقتها .

د - يوضع مع كل صنف من المواد الموجودة في المستودع بطاقات تحتوي على الموجود من ذلك الصنف ويدوّن في هذه البطاقات ما يجري ادخاله او اخراجه من الوازم في الحال على ان يوقع الموظف المسؤول ازاء كل نفقة .

المادة ٤٩- كل موظف عهد اليه بحفظ الوازم التي تخص المؤسسة يكون مسؤولاً شخصياً عن المحافظة عليها ويجب عليه بكفاءة مالية معتبرة ومتبذلة لدى المؤسسة عين قيمتها المدير .

المادة ٥٠- أ - عين المدير موظفاً بالقيام بالتفتيش النظامي او الفجائي على مستودعات المؤسسة شريطة ان لا يقل عن مرة واحدة كل ثلاثة اشهر . يقوم المفتش بالمشاور المدير شفويّاً او خطياً عن اية مخالفة جوهرية او نقص في موجودات المخازن فور اكتشافه . وعلى المفتش ان يقدم تقريراً مفصلاً مرة كل ستة اشهر ويجب ان يتضمن هذا التقرير ما يلي : -

- ١ - مقارنة مفردات الادخالات والاخراجات المدونة في بطاقات الوازم بمستنداتها او مراجعة بعض الانواع للوثوق من صحتها .
- ٢ - اختبار ما اذا كانت اوصدة البطاقات مطابقة للموجود في المستودع .
- ٣ - تفقد حالة المستودع وساحته واقفاله .
- ٤ - تفقد ترتيب الوازم في المستودع وحالتها .
- ٥ - التثبت فيما اذا كانت البطاقات محفوظة بحالة منتظمة والقيّد فيها جاز باوقاته .
- ٦ - التثبت فيما اذا كانت المستندات محفوظة بانتظام .
- ٧ - بيان فيما اذا كانت توجد في المستودع لوازم فائضة .
- ٨ - توصي اللجنة او الموظف القائم بالتفتيش .

ب - يجري الجرد السنوي لمستودعات المؤسسة قبل انتهاء كل سنة مالية بفترة مناسبة . ولتحقيق هذه المهمة يؤلف المدير لجان على ان لا يقل عدد اعضاء اللجنة الواحدة عن ثلاثة خاصة من موظفي المؤسسة تقوم بالجرد الجزئي أو الكلي للوازم حسب التعليمات الصادرة بهذا الشأن وتنظم قوائم بأحجامها وترفع هذه القوائم معززة بتقرير مفصل عن الحالة العامة للمستودعات الى المدير خلال فترة لا تتعدى اسبوعين من تاريخ انتهاء السنة المالية .

المادة ٥١- على الموظف المسافر بالاجازة أو المتقول أن يقابل موجود الوازم التي يهنيه على قيودها في السجل وذلك بالاشتراك مع خلفه وعلى كل منها أن يوقع شهادة من ثلاث نسخ على نموذج خاص وترسل الاولى الى رئيس القسم وتحفظ نسخة مع كل منها .

المادة ٥٢- لا يجوز أي حرك أو نحو او مسح في الدفاتر أو السجلات أو الطلبات أو المستندات ويمكن اجراء تصحيح الخطأ بتسطيره بالحبر على الأرقام المغلوطة وعلى مأمور المستودع أن يضع امضاءه بجلاء أي تصحيح يجريه في السجل ومستندات الادخالات ، أما الموظف المستلم فيوقع على التصحيح في مستندات الاجراءات .

المادة ٥٣- على أمين المستودع أن يقدم الى رئيسه المباشر تقريراً بلا ابطاء حال حدوث أي فقدان أو تلف أو ضرر أو تباين بين موجود السجل أو البطاقات وموجود المستودع ويحمل الموظف المسؤول عن هذه الخسارة قيمة الخسارة بعد اجراء تحقيق من قبل لجنة ثلاثية يؤلفها المدير .

المادة ٥٤- يجب أن توضع جميع الوازم والادوات والاشياء التي تخص المؤسسة بمسمى خاص حيثما أمكن .

هكذا من الأعمال

المادة ٥٥ - يقرر المجلس سياسة التأمين على كافة موجودات المؤسسة .

المادة ٥٦ - للمدير بموافقة للمجلس أن يضع التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام .

المادة ٥٧ - يلغى نظام الاوازم والمقاولات لمؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية رقم (٧) لسنة ١٩٧٣ .

١٩٧٣/٥/١٣

محسين بطال

وزير الخارجية	وزير الانشاء والتعمير	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
صبيحي امين عمرو	احمد الطراونه	احمد الوزي	احمد الوزي
وزير الثقافة والاعلام	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الزراعة	وزير دولة
يعقوب ابو غوش	خالد الحاج حسن	رشاد الخطيب	رشاد الخطيب
وزير السياحة والآثار	وزير التربية والتعليم والاعمال	وزير الشؤون والمؤسسات الاسلامية	وزير المواصلات
غالب بركات	سالم مساعده	اسحق الفرخان	محمد البشير
وزير المالية	وزير الاشغال العامة	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
لدم زرو	فريد السعد	احمد الشويكي	سميد النابلسي
		علي عناد خريس	

محسين بطال

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩/٥/١٩٧٣

أمر بوضع النظام التالي :

نظام رقم (٦٣) لسنة ١٩٧٣

نظام بلدية الاجفور

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

والمادة (٦٧) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦

♦♦♦♦♦

لادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بلدية الاجفور لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

لادة ٢ - يكون للاقطاعات والديارات التالية المعاني المخصصة لها أدناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

المجلس	مجلس بلدية الاجفور أو لجنة بلدية الاجفور .
المنطقة البلدية	المنطقة الواقعة ضمن حدود منطقة بلدية الاجفور .
بناء أو بناية	كما عرفت في قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .
المالك	أي مالك كما عرفت في قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .
انشاء الشارع	تخطيط الشارع وفتح وبناء جدرانها وتعبئة الجور الموجودة فيه وتسوية سطحه ورصفه وحفر الخنادق لتصريف مياهه السطحية والاشغال اللازمة لجعل الشارع متسارياً مع الشوارع المجاورة له من حيث درجة الانحدار أو المستوى وانشاء أو تغيير أو هدم الجدران الواقية وجدران الحسود والقيام بأية أشغال في الملك المتاخم للشارع تعتبر ضرورية لانشائه أو صيافته .
المسكن	الأبنية والأراضي على اختلاف وجوه استعمالها مسورة كانت أم غير مسورة مسكونة أو خالية مبنياً عليها أو غير مبني .
عمل عام	كل عمل أو مكان مباح للجمهور دخوله أو الوجود فيه واستعماله بصورة عادية أو عرضاً كالأماكن العامة والمسارح والسينما والقاعات العامة والمتاحف والمتنزهات والطرق وما إلى ذلك من الأماكن المخصصة لهذه الأغايات :
المكرمة العامة	كما عرفت في قانون الصحة العامة :
المراقب	كل شخص يعهد له المجلس بمهمة مراقبة الشوارع والانشاءات والأبنية والملاهي أو دور السينما .

هكذا من أهل

أمور الصحة أي طبيب أو مفتش أو مأمور تابع لوزارة الصحة أو مراقب شؤون صحية أو مهندس صحة تابع للمجلس أو أي موظف آخر يعينه المجلس للقيام بالمهام الصحية.
محدد البلدية أي موظف من موظفي المجلس يناط به القيام بأي عمل تنفيذي لأحكام هذا النظام.
اللتزم كل شخص يتعهد بجاية رسوم البلدية.

الفصل الأول

الهيئة التنفيذية

المادة ٣ - للمجلس أن يقوم بترميم وتغيير وهدم أي بناء متعللاً لانتشاره.
المادة ٤ - للمجلس أن يمنع اشغال أي بناء غير صالح للسكن إلى أن يعاد بناؤه أو يجري ترميمه بصورة تجعله قابلاً للسكن.

المادة ٥ - ١ - إذا ظهر للمجلس بناء على تقرير من مهندس البلدية أو المراقب أو مأمور الصحة أو لجنة الأبنية أن أي بناء أو شارع أو عقار يشكل خطراً أو ضرراً أو يحتمل أن يشكل خطراً أو ضرراً على سلامة الجمهور أو أموالهم أو على الساكنين فيه فله أن يوجه إخطاراً خطياً للمالك ينلحه فيه بالزوم هدمه كلياً أو جزئياً أو ترميمه أو تنسيجه أو دعمه خلال مدة معقولة يعينها في الإخطار.
ب - إذا تخلف المالك عن تنفيذ مضمون الإخطار أو إذا لم يثر عليه أو تعذر تبليغه يقوم المجلس بما يراه مناسباً على أن تستوفى النفقات من المالك وتحصل بالطريقة التي يجهي بها أموال البلدية بالإضافة إلى (٢٠٪) منها مقابل اجور الاشراف ويكون قرار تقدير هذه النفقات قطعياً.

الفصل الثاني

فتح الشوارع وصيانتها

المادة ٦ - يعتبر اصحاب الاملاك الواقعة ضمن منطقة البلدية عند فتح الشوارع (لأول مرة) مكلفين بدفع قسم من نفقات تعبيده وترقيته إذا كان متاخماً لأماكهم بغض النظر عن عرض الشارع وتحصل هذه النفقات من اصحاب الاملاك الواقعة على جانبي الشارع بنسبة واجهة املاك كل منهم على امتثاده.

المادة ٧ - للمجلس ان يعين نسبة ما يصيب اصحاب الاملاك من هذه النفقات على ان لا تزيد عن النصف وتحصل عند الانتهاء من فتح الشارع بنفس الطريقة التي تحصل بها اموال البلدية.

المادة ٨ - يسري حكم المادة السابقة عند إقامة الجدران الواقية أو ترميمها أو تغييرها أو هدمها وعلى الاشغال التي يجري في الملك المتاخمين للشارع إذا كانت لازمة لأمنه.

المادة ٩ - إذا لحق بشارع أو بأي قسم منه ضرر طارئ بسبب حفر يجري في ارض متاخمة للمجلس ان يبلغ مالك الارض أو المسؤول عن القيام بالحفر إخطاراً يكلفه فيه باصلاح الضرر الذي لحق بالشارع خلال مدة معقولة وإذا تخلف عن القيام بما أخطر به جاز للمجلس اصلاح الضرر على نفقة المالك ويكون قرار المجلس بتقدير هذه النفقات قطعياً.

المادة ١٠ - يعتبر مخالفاً لأحكام هذا الفصل كل من :
أ - بنى أو أنشأ أو أقام حائطا أو سياجا أو عمودا أو أي عائق في أي شارع.
ب - عطل أو أعاق أي مصرف أو قناة ضمن حدود منطقة البلدية.
ج - وضع أي مادة في شارع على نحو يعطل أو يعيق حركة المرور.
د - حفر حفرة أو أخدودا في أي شارع.

المادة ١١ - لا يحق لأي شخص :

أ - أن يضع أشياء أو مادة من مواد البناء في أي شارع.
ب - أن يحدث حفرة أو أي أخدود فيه الا بعد الحصول على تصريح خطي من المجلس متضمنا الشروط الواجب مراعاتها والاحتياطات المتوجب اتخاذها درءاً للأخطار وتأميناً لسلامة المرور.
ج - يجوز للمجلس ان يسمح خطياً بأقامة المنشآت مؤقتة ابان الأعياد والاحتفالات على ان تزال عند طلب المجلس.

الفصل الثالث

منع المكاره والأضرار العامة

المادة ١٢ - ١ - يحظر على أي شخص ان يقوم بنفسه أو أن يسمح لأحد افراد عائلته بأن يطرح أو يضع أية أقدار أو قفايات أو مواد كثرية في أي شارع أو ساحة.
ب - يترك حيوانا في الشارع أو يربطه فيه أو يدعه هائما على وجهه.
ج - يضع أو يترك مواد أو أشياء أخرى في أي شارع أو ان يسمح بوضعها أو تركها أو يوزعها على وجه يتعارض مع سلامة حركة السير دون ان يحصل على تصريح خطي من المجلس او ان يسمح باستمرار هذه المكاره زيادة عن المدة المحددة بالتصريح.

المادة ١٣ - إبقاء للغايات المقصودة من هذا الفصل من النظام تعتبر الأمور التالية اضراً : -

أ - كل عقار يكون استعماله حسب تقرير طبيب الصحة ضاراً أو يحتمل أن يكون ضاراً بالصحة.
ب - كل بركة أو حفرة أو مصرف أو مجرى أو مراحض أو مستراح أو مولة أو زريبة أو عريشة أو كوخ أو صندوق قائمة أو ساحة يرى مأمور الصحة أنها على حالة من القلادة بحيث يحتمل ان تشكل ضرراً بالصحة.

ج - كل كومة مهبا كان نوعها موضوعة في أي بناء أو ازاحة إذا كانت تسبب وطوبية بتلك البناية أو تعوق مجرى مياه المطر أو تساعد بأي شكل على تجمع القاذورات أو احداث الأضرار.
د - كل جورة لم تنشأ بشكل في أو كل منقلد تفتيش تنفذ منه المياه وغير مجهز بغطاء حديدي محكم.

المادة ١٤ - للمور الصحة من أجل القيام بواجباته صلاحية الدخول إلى أي عقار خلال ساعات التيسار وله اتخاذ الاجراءات الضرورية للكشف على مواقع الضرر.

المادة ١٥ - يجوز للمجلس بناء على تقرير مأمور الصحة قبل احالة المالك المحاكمة أن يشعره بالزوم ازالة المكاره خلال المدة التي يعينها وعلى الوجه الذي يعينه بأن يتجلبت عن ذلك جاز للمجلس ان يزول المكاره على نفقة المالك وتحصل التكاليف منه ويكره قرار المجلس بتقدير النفقات قطعياً.

المادة ١٦ - يترتب على مالك أي بناء أو محل تجاري أو مطعم أن يحفظ بمسكنه أو محله بوعاء ملائم لحفظ النفايات على أن يكون مصنوعاً من الصاج وذو غطاء محكم ويوضع الوعاء في مكان مناسب قريب من متناول عمال النظافة .

المادة ١٧ - يستوفي المجلس رسماً سنوياً مقابل جمع النفايات التالية :

فلس	دينار
٥٠٠	عن كل محل تجاري
٥٠٠	عن كل وحدة سكن
٥٠٠	عن كل مطعم
٥٠٠	عن كل حرة أو صنعة
٥٠٠	عن كل حظيرة للحيوانات
٥٠٠	عن كل حظيرة للدواجن

الفصل الرابع

السلخ والذبايح

المادة ١٨ - يحظر ذبح المواشي ضمن منطقة البلدية إلا في المسلخ المعد لذلك .

المادة ١٩ - أ - يستوفي المجلس الرسوم التالية عن الحيوانات التي تلبخ في مسلخ البلدية :

فلسا	
١٠٠	عن كل رأس من الضأن أو الماعز يزيد عمره على السنة
٥٠	عن كل رأس من الضأن أو الماعز لا يتجاوز عمره السنة
٣٠٠	عن كل رأس من الأبل أو البقر لا يتجاوز سنة من العمر
٧٠٠	عن كل رأس من الأبل أو البقر يتجاوز سنة من العمر

ب - لا يسمح بنقل الذبايح من المسلخ إلا بعد دفع الرسوم المفروضة بموجب المادة السابقة .

المادة ٢٠ - يستوفي المجلس عن كل كيلو غراماً من اللحوم التي ترد إلى منطقة البلدية بقصد البيع مبلغ عشرين فلساً كرسوم معانية إذا لم تكن مشمولة بأحكام المادة (١٨) من هذا النظام .

المادة ٢١ - تدفع رسوم المعانية بموجب المادة السابقة عن اللحوم الطازجة الواردة لمنطقة البلدية بعد ثبوت صلاحيتها للاستهلاك .

المادة ٢٢ - يستوفي المجلس الرسوم التالية من صاحب الحيوان النافق إذا تولى عمال البلدية التخلص منه :-

فلسا	
٥٠٠	عن جيفة كل رأس من البقر أو الأبل أو الخيل أو الحمير والبغال
٢٠٠	عن جيفة كل رأس من الضأن أو الماعز أو الكلاب أو القطط

القصل الخامس

الاسواق العامة

المادة ٢٣ - لا يئخذ لأي شخص أن يبيع أو يعرض للبيع بالجملة أو المفرق (ضمن منطقة البلدية) أية فواكة أو خضار أو حطب أو فحم أو كلس أو ملح أو مواشي أو حيوانات الأفي الأماكن المخصصة لذلك من المجلس .

المادة ٢٤ - يستوفي المجلس من البائع مباشرة أو بواسطة ملتزم رسم قبان بالنسب التالية :

- أ - عن كل طن واحد من الحبوب أو الدقيق ٢٠٠ فلسا
- ب - عن كل شوال من القمح أو الكلس أو الملح ٣٠ فلسا
- ج - عن كل سيارة شحن من الحطب دينار أردني
- د - عن كل سيارة صغيرة (بك آب أو ترولي) ٥٠٠ فلسا

المادة ٢٥ - أ - يستوفي المجلس مباشرة أو بواسطة ملتزم رسماً بواقع ١٪ من ثمن المواشي أو الحيوانات التي تباع ضمن منطقة البلدية .

ب - في حالة مبادلة حيوان يأخذ تستوفي الرسوم المقررة من كلا الطرفين بالنسبة لقيمة الحيوانين كما يقدرها المراقب أو الملتزم .

المادة ٢٦ - كل من باع سلعة أو مادة من المواد المدرجة في هذا القصل من النظام أو ساعد على بيعها أو كان فريقاً في بيعها خلافاً لأحكام هذا القصل من النظام يعتبر أنه ارتكب مخالفة .

الفصل السادس

تجميل المدينة

المادة ٢٧ - للمجلس (ضمن حدود منطقة البلدية) حق تحديد موقع الأماكن العامة ويكون قراره قطعياً بهذا الخصوص .

المادة ٢٨ - يجوز للمجلس أن يكلف مالك أي ساحة أو عرصه أو قنينة على شارع بناء سور على ارتفاع معين حول الساحة أو العرصه وأذا لم يقيم بذلك فالمجلس إنشاءه على نفقة المالك وتستوفي النفقات بالطريقة التي تحصل بها أموال البلدية .

المادة ٢٩ - يحظر إتلاف أو التسيب باتلاف أو قطع أو إلحاق ضرر بالأزهار أو أي نبات أو شجر زينة أو أشجار حرجية بأي وجه من الوجوه ضمن منطقة البلدية .

الفصل السابع

التجاري والحفر الامتصاصية

المادة ٣٠ - لا يئخذ لأي شخص حفر جورة امتصاصية ضمن منطقة البلدية إلا بعد الحصول على ترخيص من المجلس .

المادة ٣١ - لا يجوز إعطاء مثل هذا الترخيص إلا بعد أن يقدم الطالب غطاءاً تفصيلياً يبين فيه حجم تلك الحفرة وطول أبعادها وجميع الانشاءات المكتملة لها والمواد التي تبنى منها .

هكذا من الأشجار

المادة ٣٢ - للمجلس رفض إعطاء التصريح إن كان المكان المنوي إجراء تلك الانشاءات فيه غير مناسب لمثل هذه الغاية أو يحتمل أن يؤدي إلى إضرار بالغير ويعارض مع مشروع قائم أو مقيم في تلك المنطقة .

المادة ٣٣ - يكون لكل جورة امتصاصية منهل ذو غطاء حديدي محكم ومتين .

المادة ٣٤ - يستوفي المجلس ديناراً واحداً عن كل متر مكعب من حجم الانشاءات التي تقام وفق احكام هذا الفصل دون ايجافات يحق استيفاء اي مبلغ من اجل اعادة اصلاح الشارع اذا تضرر .

« الفصل الثامن »

وحص البناء

المادة ٣٥ - يستثنى من احكام هذا الفصل اي بناء يراد اقامته لمدة لا تتجاوز السنة شريطة الحصول على ترخيص خطي من المجلس على ان يصعد فيه المالك بازالة البناء خلال السنة ما لم تتطلب المصاحبة خلاف ذلك .

المادة ٣٦ - للمجلس عند ترخيص البناء ان يحدد الطابع العام للواجهات العمومية على الشوارع من اجل الانسجام المعماري .

المادة ٣٧ - للمجلس ان يحدد خط البناء واستقامته في الشوارع الرئيسية للمناطق السكنية أو التجارية .

المادة ٣٨ - تشمل اعمال البناء التي تحتاج الى ترخيص الأمور التالية :-

- أ - اقامة بناء بما في ذلك البناء الإضافي كالكرابجات والاسوار وغيرها .
- ب - عمل أية اضافات أو تغييرات في البناء القائم .
- ج - هدم البناء .
- د - أعمال الحفر والطمس .

المادة ٣٩ - أ - لا يجوز اقامة اي بناء أو دعه ان كان آيلاً للسقوط أو أحداث أية اضافات خارجية عليه أو تغييرات جوهرية في أي بناء ما لم يكن ذلك وفق ترخيص صادر عن المجلس .

ب - لا يصدر الترخيص ما لم تكن التصميم صادرة عن مهندس أو عن مجاز في الهندسة .

ج - لا يقدم طلب الترخيص للمجلس ويذكر فيه اسم المهندس أو المجاز الذي وضع التصميم وعليها ان يقدمها للمجلس مائلاً :-

- ١ - مخطط موقع بقياس لا يقل عن (١٠٠/١) لمساحة الأرض المنوي اقامة البناء عليها .
- ٢ - مخطط للمستطحات والمقاطع والواجهات لكل طابق بقياس لا يقل عن (١٠/١) وتفاصيل البناء .
- ٣ - مخططات تبين خطوط المجاري والحفر وأقسامها وأقيمتها والمخارجات وطرق ترويتها .
- ٤ - أية معلومات أخرى يطلبها المجلس .

المادة ٤٠ - على كل من ينوي القيام بأعمال البناء ان يبرز عند الطلب مستندات الملكية التي تثبت ملكيته للأرض التي سيقام عليها مشروعة .

المادة ٤١ - على طالب الترخيص ان يقدم الى المجلس المخططات المطلوبة على ثلاث نسخ ، تمام نسخة منها إليه بعد التدقيق والترخيص

المادة ٤٢ - يترتب على المجلس ان يصدر قراراً بشأن قبول الترخيص أو رفضه او تعديله خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلام الطلب ويجري تبليغه بالطريقة التي يراها المجلس مناسبة .

المادة ٤٣ - اذا انقضت المدة المشار إليها دون ان يصدر المجلس قرار بشأن طلب الترخيص فيعتبر ذلك رفضاً به .

المادة ٤٤ - ١ - لا يصدر الترخيص ما لم يكن الطالب قد دفع الرسوم المقررة .

٢ - يعمل بالترخيص لمدة سنة وإذا لم يباشر في البناء خلال هذه المدة يصبح الترخيص لاغياً .

المادة ٤٥ - لطالب الترخيص ان يتألف قرار المجلس بالرفض الى لجنة تنظيم المدن الولاية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه وفي حالة عدم التبليغ خلال خمسة واربعين (٤٥) يوماً من تاريخ تقديم الطلب ويكون قرارها قطعياً .

المادة ٤٦ - اذا اقتنع المجلس في اي وقت بعد صدور الترخيص انه اعطي نتيجة لبيانات او مخططات غير صحيحة يجوز له إلغاؤه .

المادة ٤٧ - يترتب على المجلس عند قيام احد الاشخاص بأعمال بناء مخالفة لشروط الترخيص ان يحظر الشخص المذكور بأشعار خطي :-

أ - التوقف عن أعمال البناء .

ب - ان يحضر بالذات أو بواسطة ممثل في اليوم والوقت والمكان المحددين في الاشعار للاعتراض على الاخطار لعدم ازالة البناء موضوع المخالفة أو اي جزء منه .

المادة ٤٨ - يجب ان تكون مواد البناء جيدة ومطابقة للمواصفات التي يقرها المجلس ضماناً لجودة البناء وسلامة السكان .

المادة ٤٩ - للمجلس ان يجري الكشف على موقع البناء بدون اشعار مسبق :

١ - قبل الموافقة على طلب الترخيص

٢ - خلال القيام بأعمال البناء .

٣ - في غضون اسبوعين من تاريخ استلام الاشعار باتمام البناء .

٤ - اذا لم يقدم اشعار بانتهاء البناء فيحق للمهندس اجراء الكشف عليه ورفع توصيه للمجلس .

المادة ٥٠ - يكون المشرف على اعمال البناء مسؤولاً عن كل تغيير في مخطط البناء تجاه المجلس او المهندس .

المادة ٥١ - ١ - اذا اقتنع المجلس بوقوع مخالفة لاحكام هذا الفصل فله ان يطلب إيقافه عن اعمال البناء بأشعار خطي والقيام بعمليات الحفر أو الكسر أو الهدم التي يراها ضرورية .

٢ - اذا لم تكتشف عمليات الحفر والكسر مخالفة ما تترتب على المجلس التوضيح .

المادة ٥٢ - كل غرفة (هذا ما يستعمل عادة كمخازن) يجب ان تجهز بانارة وتهوية طبيعيتين بواسطة فتحة أو أكثر بالحدود الخارجية على ان لا يقل مجموع مساحتها عن ثمانية في المائة من مساحة أرض الغرفة تسمح بمرور الهواء ويجب الا يقل مجموع مساحة الفتحات عن متر مربع في الغرفة الواحدة .

هكذا من الأشغال

المادة ٥٣- يجب ان لا يزيد بروز الشرفة على الشارع العام على متر والا يتجاوز عرضها واجهة البناء .

المادة ٥٤- يحظر احداث بروز او شرفات على أي مدخل او ممر او شارع لا يزيد عرضه على ستة امتار .

المادة ٥٥- يحظر احداث بروز على الشوارع التي لا يزيد عرضها على عشرة امتار

المادة ٥٦- يسمح بتلاصق الابنية الواقعة على الشوارع التجارية .

المادة ٥٧- تستوفي رسوم ترخيص الابنية بالنسب التالية :-

نفس	دينار
٦٠	عن كل متر مربع واحد من بناء المساكن
٢٠٠	عن كل متر مربع واحد من البناء التجاري
٠٠٠	عن كل متر مربع واحد من البلكونات (الشرفات)
٠٠٠	عن كل متر مربع واحد من البروز
٥٪	من رسم الرخصة كرسوم اشغال الارصفة
٢٥٠	رسم تسجيل الرخصة
٠٠٠	رسم كشف وتخطيط الموقع
٣٠٪	من رسم الرخصة كرسوم لتجديدها بعد مرور
٥٠٪	سنة على صدورهما .
٠٠٠	من رسم الرخصة كتأمين
١٠٠	عن احداث اي تغييرات في بناء قائم
١٠٠	عن كل متر طولي للأسوار التي لا يزيد ارتفاعها
	عن مترين .

الفصل التاسع

المياه

المادة ٥٨- يكون للألفاظ والمبشرات التالية الواردة في هذا الفصل المعاني المخصصة لها فيما يلي :

المشترك	: الشخص المزود بالمياه وفق احكام هذا النظام
انبوب التوزيع	: ذلك الجزء من الانبوب المعد لتزويد المياه من الانبوب الرئيسي الى الاماكن المزودة بها والواقع بين الانبوب الرئيسي وعداد المشترك والذي يخضع لقوة الضغط من الانبوب الرئيسي .
انبوب التوريد	: الانبوب الواقع بعد عداد المياه والمعد لتزويد المشترك بالماء ويكون ملكاً للمشارك
اجهزة المياه	: الانابيب والحفريات والخابيس والصمامات والعدادات ومستودعات المياه والاجهزة الملائمة الاخرى التي لها علاقة بتزويد المياه .

المادة ٥٩- المجلس مسؤول عن تزويد المياه لجميع المشتركين ضمن منطقة البلدية .

المادة ٦٠- تقدم جميع الطلبات المتعلقة بوصول او قطع المياه او رفع العداد او كل ما يمت بصلة الى شبكة المياه من صاحب المالك او نائبه الى الرئيس على النموذج المقرر بعد الموافقة على الطلب .

المادة ٦١- يستوفي مبلغ دينار ارضي كرسوم تأسيس ودينار آخر بدل تأمين وفي حالة تقصير المشترك عن تسديد اثمان المياه المطلوبة منه يقتطع المبلغ المستحق عليه من مبلغ التأمين ويرد الباقي واذا لم يكف مبلغ التأمين لتسديد الرصيد المطلوب يحصل الباقي بالطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .

المادة ٦٢- تُعين كمية المياه التي يستهلكها المشترك بواسطة عداد خاص وبالتر المكعب ويوضع العداد في المكان الذي يعبئه موظف البلدية المختص ضمن صندوق حديدي مقفل يختم بخاتم البلدية .

المادة ٦٣- يستوفي من المشترك مبلغ دينار ارضي ونصف ثمن الصندوق الحديدي واجر تركيبه مع العداد بالاضافة الى ثمن العداد المقرر من المجلس .

المادة ٦٤- يقوم موظف البلدية بمعاينة عدادات المشتركين وتنظيفها ومسحها وتزيينها مرة كل ستة مقابل ١٥٠ فلساً ويقوم الموظف باصلاح العدادات مقابل الاجر واذا تعلق اصلاح العداد او وجد ان تكاليف اصلاحه تزيد على ثلثي ثمنه تقوم البلدية بتركيب عداد جديد وتقاضي ثمنه وفق الاسس المبينة في المادة السابقة .

المادة ٦٥- تقوم البلدية بتحديد انابيب التوزيع بموجب الشروط والمواصفات الفنية وضمن الاسس التالية :-

- (١) تستوفي من المشترك نفقات الكلفة مضاعفاً اليها ٢٥٪ مقابل اجور التمديد .
- (٢) اذا كان انبوب التوزيع يخدم اكثر من مشترك واحد فان المجلس يستوفي من المشتركين النفقات بالتساوي او بنسبة طول انبوب التوزيع الذي يجاور ملك كل منهم .
- (٣) تبقى هذه الانابيب ملكاً للبلدية وتلتزم بصيانتها واصلاحها واستبدال النالف منها على نفقتها .
- (٤) للمجلس الحق في تحديد انابيب فرعية من انبوب التوزيع ولا يحق لاي مشترك الاعتراض على مد هذه القروغ الا اذا أدى الى قطع المياه عنهم .
- (٥) للمجلس ان يستوفي من المشتركين الذين يخدمهم انابيب متفرعة من انبوب توزيع رئيسي نسبة متناسبة من كلفة تمديد انبوب التوزيع الرئيسي .

المادة ٦٦- يقوم المشترك بتحديد انابيب التوريد الخاص به على نفقته طبقاً للشروط الفنية وتبقى ملكاً له وتولى اصلاحها .

المادة ٦٧- يجوز لأي موظف من موظفي البلدية أن يدخل أي عقار لفحص اجهزة المياه أو اصلاحها .

المادة ٦٨- لموظف البلدية بعد اخذ موافقة الرئيس الخطية الحق بقطع الماء عن المشترك اذا :

- (١) لم يسد اثمان المياه المستحقة عليه خلال شهر من تليغه اشارة بذلك .
- (٢) عبث بتعديلات المياه أو العداد لغرض سرقة المياه .
- (٣) منع موظف البلدية المسؤول من فحص أو تفتيش أو قراءة العداد .
- (٤) لم يسمح للغير بحد انابيب توريد من انبوب التوريد الخاص .
- (٥) اذا تخلف عن تسديد ثمن المياه المستهلكة منه أو من شركه في انبوب التوريد .

هكذا من الأشغال

المادة ٦٩ - تقوم البلدية بإعادة إيصال الماء المشترك اذا أزال الأسباب التي أدت الى قطع الماء لقاء مبلغ نصف دينار وفي حالة قطع الماء بسبب تعطل العداد فيعاد الإيصال بدون مقابل اذا لم يكن تعطل العداد مقصوداً أو ناجماً عن سوء استعماله .

المادة ٧٠ - لا يوافق المجلس على طلب المالك بقطع الماء عن أي منزل لغیر الأسباب المذكورة في المادة (٦٨) من هذا النظام وذلك لغايات مضايقة المتأجر لحاله على إخلاله بالمأجور .

المادة ٧١ - المجلس غير مسؤول عن تأمين ضغط معين أو كمية معينة من المياه للمستهلكين أو عن أي أضرار تنتج من أي تعطل في الضخ أو أجهزة التوزيع ينشأ عنه عدم توفير المياه للمستهلكين .

المادة ٧٢ - اذا رغب المشترك في قطع اشتراكه أو تحويله الى شخص آخر فعليه أن يشعر البلدية خطياً .

المادة ٧٣ - يتولى موظفو المجلس قراءة العدادات وتحصيل أثمان المياه .

المادة ٧٤ - للمجلس تفويض عمل لبيع الماء لغیر المشتركين بأثوب خاص وبالسعر الذي يقرره .

المادة ٧٥ - يستوفي المجلس مبلغ (١٥٠) فلساً شهرياً للمتر المكعب الواحد من المياه على أن لا تقل المقتطوعة عن ٥٠٠ فلساً شهرياً .

المادة ٧٦ - للمجلس تخفيض ثمن المياه من آن الى آخر .

المادة ٧٧ - تستوفي البلدية مبلغ خمسين فلساً شهرياً أجر قراءة العداد .

الفصل العاشر

فرقة المطافئ

المادة ٧٨ - لأي فرد من أفراد الدفاع المدني (المطافئ) في حالة ثبوت حريق أو اذا كان لديه ما يجعله على الاحتقاد بشوب حريق أو احتمال شوبه في أي مكان أن يدخل أو يقتحم ذلك المكان أو يدخل أي بناية أو عقارات تلاصق المكان المذكور دون الحصول على إذن المالك وأن يأمر بإخلاء المكان ويقوم بجميع الاعمال التي يراها ضرورية أو ملائمة لإطفاء الحريق أو سلامة الأشخاص والممتلكات ويجوز للمأمور في حالة شوب الحريق أن يستعمل أي مورد أو أية مادة أخرى من أجل إخماده .

المادة ٧٩ - اذا شب حريق ضمن منطقة البلدية يقع على عاتق رئيس الاطفائية أو أي مأمور آخر يتولى زمام الأمر واجب المساهمة في الاطفاء والاشراف على عمليات اطفاء الحريق بما في ذلك تعيين واختيار الابنية للراد توجيه المياه نحوها واصدار أمر اغلاق جميع أنابيب المياه الرئيسية والفرعية حتى يتسنى الحصول على مقدار أو ضغط أوفر من المياه .

المادة ٨٠ - كل من قرع جرس الحريق دون مبرر أو أعطى أخبار كاذبة بشوب حريق وكل من أعاق مأمور فرقة الاطفاء في أداء واجباته أو تخلى عن مراعاة الاوامر التي أصدرها ذلك المأمور في حالة شوب حريق يعتبر انه خالف أحكام هذا النظام .

الفصل الحادي عشر

اللائحات والاعلانات

لائحة ٨١ - لا يجوز لأي شخص أن يضع لافتة أو لوحة أو يستبقي تلك اللافتة أو اللوحة :

أ - الا بعد الحصول على رخصة من المجلس .

ب - على طالب الترخيص أن يقدم طلباً الى المجلس يذكر فيه اسمه وعنوانه والمحل الذي يريد تثبيت اللافتة عليه وحجمها ومضمونها ولونها والمادة المصنوعة منها .

ج - للمجلس منح الرخصة بشروط يعينها وله رفض الطلب بعد بيان الأسباب .

د - تجديد الرخصة في أول كل سنة مالية .

لائحة ٨٢ - يستوفي رسم ترخيص اللافتة سنوياً حسب القوائم التالية وتعمد رسوم السنة سنة كاملة :

ذات الوجه	فلساً	ذات الوجهين
١ - عن كل ربع متر مربع	٣٠٠ فلس	٦٠٠ فلس
عن كل ربع متر مربع وحتى متر مربع	٥٠٠	١ دينار
عن كل متر مربع إضافي أو كسوره	٣٠٠	٦٠٠ فلس

ب - تحجب مساحة اللافتة بقياس يعينها العمودي والافقي أو بقياس يعدي الاطار المحيط بها . ويؤخذ في ذلك أكبر القياسين بحيث تكون للمساحة التي تستوفي عنها الرسوم مستطيلة الشكل سواء أكانت اللافتة تشكل المساحة أم لم تكن .

لائحة ٨٣ - لا يجوز وضع أي لافتة بشكل يحجب النظر أو يسبب إعاقة أو مضايقة للمارة .

لائحة ٨٤ - الاعمال والمناوين الموضوعة على الابواب والفتريجات ودور السكن غير خاضعة للترخيص أو الرسم وكذلك اللافتات الخاصة بالمعاهد أو المؤسسات أو الجمعيات الدينية أو الخيرية أو تلك المخصصة للعلانية .

الفصل الثاني عشر

البسطات والمظلات والباعة المتجولين

لائحة ٨٥ - لا يجوز لأي كان أن يضع بسطة أو يشغل بقعة أو مكاناً عاماً أو أن يضع مقعداً في أي مكان عام أو شارع أو ساحة أو رصيف ضمن منطقة البلدية ما لم يكن مرخصاً وفق أحكام هذا الفصل وضمن شروطها .

لائحة ٨٦ - مع مراعاة شروط الترخيص يستوفي المجلس رسماً شهرياً مقداره مائة وخمسون فلساً عن كل متر مربع واحد من مساحة البسطات أو خسون فلساً عن كل كرسي .

لائحة ٨٧ - يحظر على أي شخص أن يضع مظلة على المتجر أو مكان العمل أو الحرفة قبل الحصول على رخصته وطبقاً للجواصفات المعينة من قبل المجلس .

لائحة ٨٨ - يستوفي المجلس رسماً قدره ديناراً سنوياً عن كل مظلة ويجري تجديد الرخصة في بداية كل سنة مالية بعد دفع الرسم المقرر ويستوفي نصف الرسم اذا صدرت الرخصة لمدة تقل عن ستة شهور .

لائحة ٨٩ - لا يجوز لأي شخص أن يتعاطى حرفة مسح الاحذية أو العتالة أو حفر الاختام أو التصوير أو بيع السلع أو البضائع بالتجول ضمن منطقة البلدية الا اذا كان يحمل ترخيصاً بذلك .

المادة ٩٠ - للمجلس أن يحدد عدد الرخص لكل مهنة من المهن المذكورة في المادة السابقة ضمن منطقة البلدية ويعمل بالرخصة لمدة سنة مالية ويستوفي نصف الرسم عن الرخصة التي تصدر بعد شهر حزيران من كل عام.

المادة ٩١ - مع مراعاة حكم المادة السابقة يستوفي المجلس الرسوم السنوية المبينة أدناه عن كل رخصة يصدرها بمقتضى هذا الفصل على النحو التالي :-

فلس	دينار
٥٠٠	---
٦٠٠	---
٢٥٠	١
٤٠٠	---
٥٠٠	---
١	---

- (١) مسح الاحذية
- (٢) حفر الاختام
- (٣) المصور
- (٤) العتال
- (٥) العتال مع عربة
- (٦) البائع المتجول

الفصل الثالث عشر

احفلات العامة والحدائق

المادة ٩٢ - (١) يستوفي المجلس رسماً شهرياً مقطوعاً مقداره ٢٠ فلساً عن كل كرمي اعلان استعمال في اي دار للسكنى

(٢) اذا كانت الدار او المكان قد اعد لاحياء حفلة او حفلات بصورة مؤقتة فيستوفي المجلس الرسم عن كل تذكرة تباع حسب الفئات التالية :-

فلساً	فلساً
١٠٠	٥ فلسات
١٥٠	١٠ فلسات
٢٠٠	١٥ فلساً

- (٣) لا يجوز بيع أي تذكرة ما لم تكن غنومة يختم المجلس .
- (٤) يجب ان تكون التذاكر موقعة توقيعاً مطبوعاً من المراقب متسلسلاً بحيث يتسنى مراقبة المباع منها واعادتها اما التذاكر للمفاه فلا تعتبر ما لم تحمل توقيع معتمد البلدية او المراقب .
- (٥) يستوفي المجلس رسماً شهرياً قدره خمسين فلساً عن كل سرير في فندق .

المادة ٩٣ - أ - يجوز لموظف البلدية المختص او المراقب ان يدخل الى أي مأوى او حفل او دار للسكنى او فندق لمراقبة تنفيذ احكام المادة السابقة ومراقبة تطبيق الشروط الصحية والنظافة .

ب - ليس في هذه المادة ما يمنح الموظف المشار اليه بالفقرة السابقة من تكرار الدخول للاماكن المذكورة .

المادة ٩٤ - للمجلس ان يعفي كلياً او جزئياً من الرسوم المقررة وفق الفقرة (٢) من المادة ٩٢ اذا كانت التذاكر قد بيعت من اجل :-

- أ - مباراة رياضية او ثقافية .

ب - أي حفل او لحو او عرض سينمائي او غير ذلك وكان ريعه كله او بعضه مخصصاً لغايات دينية او خيرية او اجتماعية او ثقافية او رياضية .

المادة ٩٥ - (١) كل من كان بصفته مالكا او شريكاً باع أو عرض للبيع او سمح بأن يعرض للبيع تذاكر خاضعة للرسوم بموجب هذا النظام وهو يعلم بأن تمن التذاكر غير مثبت عليها او كان تمنها او رقعها مخالفاً للحقيقة او لم تكن التذكرة غنومة يختم البلدية .

(٢) كل من اعاق أي موظف مختص او معتمد بمراقبة التذاكر والحدائق بالقيام بالمهمة الموكلة اليه .

(٣) جعل امر المراقبة متعلواً سواء باتلاف او تشويه او التمتع عن تسليم أية تذكرة يعتبر انه خالف احكام هذا النظام .

« الفصل الرابع عشر »

الكهرباء

المادة ٩٦ - يكون للالفاظ والعبارات التالية في هذا الفصل المعاني المخصصة لها أدناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك.

(المشروع): اشغال توليد الكهرباء وتوزيعها وتوزيعها كما انها تشمل جميع الاجهزة والموجودات الخاصة بهذه الاشغال من منقول وغير منقول . ضمن منطقة البلدية .

(الرصلة) : الخطوط والاعمدة والثوابل والعوازل والاجهزة الاخرى المتعلقة بالشبكة الكهربائية .

(العداد) : الجهاز الذي يركب لقياس وضبط كمية التيار الكهربائي الذي يستهلكه المشترك .

(المشترك) : الشخص المزود بالتيار الكهربائي وفقاً لاحكام هذا الفصل .

(التأمين) : المبلغ الذي يستوفي مقدماً على حساب استهلاك التيار .

المادة ٩٧ - يتولى مجلس البلدية أمر القيام بالمشروع وادارته .

المادة ٩٨ - يجوز لأي موظف من موظفي البلدية ان يدخل اي عقار لفحص اجهزة الكهرباء او لقطع التيار الكهربائي او اعادته وذلك في أي وقت بين الساعة السابعة صباحاً والسابعة مساءً وفي الحالات التي يشبه فيها ان احد المشتركين يتلاعب بتوريد القوة الكهربائية بعد الساعة السادسة مساءً وكل شخص يعترض او يمتنع الموظف المذكور عن القيام بهذا الواجب يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها في القانون .

المادة ٩٩ - أ - على كل من يود الاشتراك ان يقدم طلباً على النموذج الذي يضعه المجلس الذي له الحق في الرفض او الموافقة .

ب - يبين المجلس الشروط التي يمنح الطالب بموجبها توريد التيار الكهربائي على النموذج الذي يقرره المجلس وله ان يوقف الطالب الى ان يتم تنفيذ الشروط الفنية ولا يجوز توريد الكهرباء بأي حال من الاحوال قبل دفع مبلغ التأمين الذي يقرره المجلس .

المادة ١٠٠ - يترتب على المشترك ان يوقع مع المجلس عقداً يشتمل على الشروط التي يضعها المجلس لتوريد القوة وفقاً للفقرة (أ) من المادة (٩٩) من هذا النظام وان يسدد جميع الرسوم والنفقات المتعلقة بذلك المقتد .

المادة ١٠١ - يتولى المشترك (على نفقته) اقامة التجهيزات والاجهزة الخاصة في عقاره وتركيبها وصيانتها وفق الشروط المبينة وبإشراف موظف مختص من موظفي البلدية مفوض بذلك :

المادة ١٠٢ - يقوم المجلس بوصول اجهزه الكهرباء الخصوصية للمشارك بالخط العام ويؤدي المشترك رسم الوصول وجميع التكاليف والنفقات الناشئة عن ذلك ولا يجوز لأي شخص ان يوصل او يفصل الاجهزة او ان يبعث بها على أي وجه الا بتفويض المجلس وتصبح جميع أدوات واسلاك هذا الوصول ملكا للبلدية .

المادة ١٠٣ - يترتب على المشترك ان يدفع مبلغ التأمين المقرر الى صندوق البلدية ويتفق للمجلس ان يستوفي من التأمين أي بدل استهلاك او رسوم او عوائد او تكاليف قد تستحق على المشترك بمقتضى هذا الفصل وعلى المشترك في حالة تغيير محل اقامته او تركه البلدة ان يشر البلدية خطيا بذلك لتسوية قيمة استهلاكه وبغير ذلك يكون ما زما يدفع ما سجله العداد .

المادة ١٠٤ - يُعتمد المجلس ثمن الكيلوات المستهلكة ورسم الوصول وغير ذلك من الرسوم والمصاريف التي يقتضيها المشروع وله تغيير هذه الرسوم والتأمينات من وقت لآخر وتعديلها حسب مقتضى الحال :

المادة ١٠٥ - أ - تعيين كمية الكيلوات المستهلكة بواسطة العداد الذي يركب على حساب المشترك .

ب - اذا اقتنع المجلس بان في عداد الكهرباء خلافا بأنه لم يسجل الكمية الصحيحة للكهرباء المستهلكة او بأنه معطوب تقدر قيمة الاستهلاك وفقا لما يراه المجلس ويكون قراره بذلك مبرما .

ج - لا يحق للمشارك اشراك غيره في التيار من نفس العداد الا بموافقة المجلس المسبقة .

المادة ١٠٦ - يترتب على المشترك ان يسدد في آخر كل شهر ثمن القوة المستهلكة .

المادة ١٠٧ - للمجلس الحق بقطع التيار الكهربائي عن المشترك لأي سبب من الاسباب التالية :

أ - اذا تأخر عن دفع ثمن الكهرباء المستحق عليه خلال مدة عشرة ايام من تاريخ استحقاقه .

ب - اذا مانع الموظف من تأدية واجباته .

ج - اذا تأخر او امتنع عن تطبيق أي مادة من مواد عقد الاشتراك .

د - اذا تبين للموظف المسؤول وقوع أي تغييرات اوجبعت اوتلاص في عداد الكهرباء .

المادة ١٠٨ - المجلس غير مسؤول عن أي تلف او خسارة تنشأ عن أي خلل يصيب التيار الكهربائي او الخطوط الرئيسية او الآلات او غيرها وتحفظ البلدية لنفسها بحق قطع التيار طوال المدة اللازمة لتصلح الخطوط والاجهزة دون ان يترتب ذلك حقا للمشارك بالتعويض

المادة ١٠٩ - تعفى نسبة (٥٠٪) خمسين بالمئة من اثمان الكهرباء للمدارس والمساجد والكنائس والمؤسسات الخيرية المسجلة حسب الاصول .

المادة ١١٠ - كل قائمة حساب او مذكرة طلب اشعار او مستند يقضي هذا النظام وجوب تبليغها للمشارك يعتبر أنه قد بلغ اليه تبليغا اصوليا اذا ارسل اليه بالبريد العادي او سلم الى المحل الذي يتعاطى فيه عمله او الى محل اقامته او اذا الصق على باب محل عمله او سكنه او سلم الى أي فرد بالغ من افراد عائلته يقيم معه عادة .

المادة ١١١ - تحدد اثمان الكيلوات المستهلكة واجور قراءة العداد على النحو التالي :

فلس	
٤٠	من ١ - ١٠ كيلوات
٣٠	من ١١ فأكثر
٥٠	اجرة قراءة العداد شهريا

على ان لا يقل المبلغ المستوفي عن ٤٠٠ فلس شهريا كحد ادنى للاستهلاك
٥٠٠ فلس اجرة وصل التيار .
تم قراءة العداد مرة في الشهر .

الفصل الخامس عشر

احكام عامة

المادة ١١٢ - كل من خالف أي حكم من احكام هذا النظام يعاقب بالقوة المنصوص عليها في المادة (٦٣) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ .

المادة ١١٣ - يلغى كل نظام سابق الى المدى الذي تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

تعيين طلال

١٩٧٣/٥/١٩

وزير الخارجية	وزير الانشاء والتعمير صحي امين عرو	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية احمد الطراولة	رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد اللوزي
وزير الثقافة والاعلام	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية يعقوب ابو غوش	وزير الزراعة خلال الحاج حسن	وزير دولة رشاد الخطيب
وزير الساحة والآثار غالب بركات	وزير المعدل سالم مساعده	وزير التربية والتعليم والارواق والشؤون والقدسات الاسلامية اسحق القرحان	وزير المواصلات وزير الصحة بالوكالة محمد البشير
وزير التمويل فريد السعد	وزير الاقتصاد الوطني احمد الشويكي	وزير الاقتصاد الوطني علي عتاد خريس	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل علي عتاد خريس

هكذا من الأشهر

نظام بلدية الحصن

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥

وبناء على ماقدره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٣

تأمر بوضع النظام التالي :-

نظام رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٣

نظام بلدية الحصن

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بلدية الحصن لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يكون للافظاظ والعبارة التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

بلدية الحصن	البلدية
(مجلس بلدية الحصن) او (لجنة بلدية الحصن)	المجلس
المنطقة الواقعة ضمن حدود منطقة بلدية الحصن كما هي مثبتة على خرائط مديرية دائرة الاراضي والمساحة وما قد يضاف اليها .	المنطقة البلدية
كما عرفت في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ١٩٦٦/٧٩	بناء او بناية
اي مالك كما عرف في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ١٩٦٦/٧٩	المالك
الابنية والاراضي على اختلاف وجوه استعمالها بصورة كانت ام غير مسورة مسكونة او خالية مبنيا عليها او غير مبني .	العقار
اي شارع مثبت نهائيا على مخطط البلدية الهيكل او اي طريق او مر او جادة ضمن منطقة البلدية مثبتة على خرائط مديرية دائرة الاراضي والمساحة .	الشارع
الجزء المعبد لسير المشاة على جانبي اي شارع والكائن بين حد الشارع المعبد للسيارات والعربات عليه والمالك الذي يماذيه .	الرصيف
الشخص الصادرة رخصة البناء باسمه او وكيله المشرف على البناء او معلم البناء .	المسؤول عن البناء
كما عرفت في قانون الصحة العامة .	المكرهه العامة
اي طبيب او مفتش او مأمور تابع لوزارة الصحة او مراقب شؤون صحة او مأمور صحة تابع للمجلس او اي موظف آخر يعينه المجلس للقيام بالمهام الصحية .	مأمور الصحة
كل شخص يتعهد بجباية رسوم البلدية .	المستزم
اللوحة الموضوعة او المعلقة بقصد التعريف او التنبيه او لفت النظر اولاي مقاصد شخصية او تجارية .	اللائقة

الفصل الاول

الابنية المتداخلة

المادة ٣ - للمجلس بناء على تقرير مهندس البلدية ان يأمر بهدم أي بنسائه او أي قسم منه آبل السقوط وخطر على الساكنين والمارة الى الحد الذي يمتنع فيه الخطر خلال مدة لا تتجاوز اسبوعا واحدا .

المادة ٤ - للمجلس أن يمنع لشغال اي بناء غير صالح للسكن الى أن يعاد بناؤه او يجري ترميمه بصورة تجعله قابلا للسكن .

المادة ٥ - يبلغ رئيس البلدية مالك ذلك البناء او مشغله اذا تمذر تبليغ المالك وجوب هدم ذلك البناء او أي قسم منه الى الحد الذي يمتنع فيه الخطر ونقل اقتاضه خلال المدة التي حددها المجلس في المادة (٣) من هذا النظام .

المادة ٦ - اذا تخلف مالك البناء أو مشغله عن القيام بما كلف به في المادة (٥) وخلال المدة المنصوص عنها في المادة (٣) فرائس البلدية ان يهدم ذلك البناء او أي قسم منه الى الحد الذي يمتنع فيه الخطر ونقل كافة اقتاضه . ويحصل من مالك البناء أو مشغله كافة النفقات كافة النفقات كما يتحققها المجلس بالاستناد لتقريود البلدية وباضافة ٢٠٪ بدل اشراف ويكون قرار تقدير هذه النفقات قطعيا .

الفصل الثاني

فتح الشوارع وصيانتها وانشاء الارصفة

المادة ٧ - عند تعبيد وترفيت أي شارع تكون سعة الرصيف على كل جانب من جانبيه $\frac{1}{8}$ او $\frac{1}{4}$ سعة ذلك الشارع كما يقرر ذلك المجلس في حينه .

المادة ٨ - للمجلس الحق بتعبيد وترفيت أي جزء من سعة أي شارع على ان يؤخذ منتصف الشارع أساسا للملك . بحيث تكون سعة القسم المعبد والمزفت من منتصفه الى أحد جانبيه تساوي سعة القسم المعبد والمزفت من منتصفه الى الجانب الآخر .

المادة ٩ - اذا اقتضت الضرورة زيادة سعة القسم المعبد والمزفت مسن أي شارع سبق وتم تعبيد وترفيت اي جزء من سعة فيجب ان تتم هذه الزيادة باتجاه جانبي ذلك الشارع بالتساوي .

المادة ١٠ - عند الانتهاء من تعبيد وترفيت اي شارع وعند الانتهاء من تعبيد وترفيت الزيادة في سعة أي شارع للمبينة في المادة السابقة ولأول مرة يلتزم المالكون المأذية أملاكهم لجانبي ذلك الشارع بدفع ٤٠٪ من تكاليف التعبيد والترفيت كل حسب امتداد واجهة ملكه على جانبي ذلك الشارع .

المادة ١١ - عند الانتهاء من تعبيد وترفيت أي شارع يلتزم المالكون المأذية أملاكهم لجانبي ذلك الشارع باتشاء أرصفة كل على امتداد واجهة ملكه على جانبي ذلك الشارع وحسب المرافعات التي يقررها المجلس وتبلغ اليوم باعلان ينشر في إحدى الصحف الجلية وفي الأماكن البارزة من البلدة وخلال ثلاثة شهور من تاريخ نشر ذلك الاعلان .

هكذا من الأصول

المادة ١٢- أ - إذا تخلف أي من المالكين عن الجزاء :-

- ١ - ما كلف به بموجب المادة (١١) من هذا النظام أو أي قسم منه .
- ٢ - خالف المواصفات المقررة في تلك المادة .

فالمجلس أن يقوم بالعمل أو أتمامه أو إصلاحه على نفقة ذلك المالك وتحصل منه كافة النفقات باضاعة ٢٠٪ بدل اشراف .

المادة ١٣- يحقق المجلس المبالغ المترتبة على المكلفين بموجب المادتين ١٠ و ١٢ أو أي منها بالاستناد لقيود البلدية بالنسبة للتكاليف وتقرير مهندس أو مساح البلدية بالنسبة لامتداد واجهات الأملاك على جانبي الشارع .

المادة ١٤- يبلغ رئيس البلدية المكلفين بالمبالغ التي تحققت عليهم بموجب المادة (١٣) من هذا النظام ووجوب تسديد ما تحققت على كل منهم وذلك بإعلان ينشر في أحد الصحف المحلية وبالأماكن البارزة من البلدة وخلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر الإعلان .

المادة ١٥- يعتبر مبلغا كل من ذكر اسمه بالإعلان المبين بالمادة السابقة من هذا النظام .

المادة ١٦- إذا تخلف أي من المكلفين عن تسديد ما ترتب عليه بموجب المادة (١٠) من هذا النظام مدة تزيد عن سنة واحدة من تاريخ انقضاء مدة الإعلان المنصوص عنه في المادة (١٤) فيستوفى من ذلك المكلف مبلغ اضافي كغرامة بنسبة ١٠٪ من المبلغ المستحق الأداء عن كل سنة أو جزء منها ويجتاز مجموع الغرامة عن ٥٠٪ من قيمة المبلغ المستحق الاداء .

المادة ١٧- للمجلس ان يقسط أي مبلغ أو جزء منه تحققت على أي مكلف بموجب المادة (١٣) من هذا النظام على أقساط شهرية متساوية لا تزيد عن اثني عشر قسطا شريطة أن يكون ذلك المكلف قد قدم طلبا للمجلس بالتقسيط قبل انقضاء مدة الإعلان المنصوص عنه في المادة (١٤) .

المادة ١٨- إذا لم يسدد أي قسط تحققت على أي مكلف بموجب المادة ١٧ من هذا النظام تصبح جميع الأقساط مستحقة الاداء .

المادة ١٩- إذا لحق ضرر طارئ بأي قسم من شارع أو رصيف أو مصرف للمياه بسبب حفريات أجريت في الملك المتاخم لذلك الشارع أو الرصيف أو مصرف المياه فيلزم للتسبب للضرر بتصليحه خلال أسبوع واحد من تاريخ إخطاره بذلك من قبل البلدية .

المادة ٢٠- إذا تخلف التسبب للضرر عن تصليح ما كلف به بموجب المادة السابقة خلال مدة الأخطار المنصوص عنها في تلك المادة فلرئيس البلدية القيام بالتصليحات اللازمة وتحصل من ذلك التسبب كافة النفقات كما يحقها المجلس بالاستناد إلى قيود البلدية ، وبإضافة ٢٠٪ كبدل اشراف ويكون قرار تقدير هذه النفقات قطعي .

المادة ٢١- يعتبر مخالفا لأحكام هذا الفصل من النظام كل من :-

- ١ - بنى أو أنشأ أو أقام حافظا أو سياجا أو أي عائق على أي شارع أو رصيف .
- ٢ - عطل أو اعاق أي مصرف للمياه ضمن حدود منطقة البلدية .
- ٣ - وضع أية مادة على أي شارع أو رصيف على نحو يعطل أو يعيق حركة المرور .
- ٤ - حفر حفرة أو أخدودا في أي شارع أو رصيف .
- ٥ - شوه أو أضر بأية صورة أي شارع أو رصيف .

الفصل الثالث

منع المكاره والأضرار

المادة ٢٢- يتوجب على كل مشغل لأي بناء ضمن المنطقة البلدية أن يجهز وعاء بغطاء محكم تحفظ فيه القمامة والنفايات ويوضع في مكان يمكن عمال التنظيفات من تفرغ محتوياته .

المادة ٢٣- يتوجب على مالك أي بناء السكن أو مقهى أو صالة بلياردو أو فندق أن يجهز البناء بدورة مياه متصلة بخفزة امتصاصية وفق الشروط الصحية اللازمة .

المادة ٢٤- أ - يجب أن لا يقل بعد الحفرة الامتصاصية عن ثمانية أمتار من فوهات آبار مياه الجمع وخسة أمتار من جدران وأساسات الأبنية .

ب - يحظر استعمال أية حفرة امتصاصية تخالف أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٢٥- أ - يحظر على أي شخص أن يقوم بنفسه أو أن يسمح لأحد أفراد عائلته بأن يطرح أية اقدار أو نفايات أو مواد كبريتية في أي شارع أو رصيف أو ساحة .

ب - يترك حيوانا في شارع أو يربطه فيه أو يدعه هائما على وجهه .

المادة ٢٦- أ - يتوجب على صاحب أي حيوان ناقل ضمن المنطقة البلدية نقل جيفته وحرقتها خارج حدود المنطقة البلدية بعيدا عن الساكن .

ب - إذا امتنع صاحب الحيوان الناقل عن تطبيق أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة أو إذا تعذر وجوده فيتولى عمال البلدية التخلص من جيفة ذلك الحيوان ويستوفي المجلس من صاحبه مبلغ حسيابة قلس :-

المادة ٢٧- إيفاء للنفايات المقصودة من هذا الفصل من النظام تعتبر الأمور التالية أضرارا :-

- ١ - كل عقار يكون استعماله حسب تقرير مأمور الصحة ضارا أو يعطل أن يكون ضارا بالصحة .
- ٢ - كل بركة أو حفرة أو مصرف للمياه أو مجرى أو مرحاض أو زريبة أو عريشة أو بالوعة أو بئر ماء أو كوخ أو صلتوق قمامة أو ساحة أو مخبز يرى مأمور الصحة أنها على حالة من القفارة بحيث يحتمل أن تشكل ضررا بالصحة .

٣ - كل كومة منها كان نوعها موضوعة في أي بناء أو أزالته إذا كانت تسبب رطوبة لذلك البناء أو تعميق مجرى مياه المطر أو تساعد بأي شكل على تجميع القاذورات أو أحداث الأضرار .

٤ - كل منفذ تفتيش تنفذ منه المياه وغير مجهزة بغطاء محكم .

٥ - كل بئر ماء مستعمل أو مهمل غير محكم الغطاء والمنافذ .

٦ - كل اسطبل أو حظيرة خاصة بالدواجن أو زريبة مواشي أو أي مكان آخر معد لايواه الحيوانات ضمن المنطقة البلدية بحيث يلحق الضرر بالصحة أو المجاورين .

المادة ٢٨- لمأمور الصحة من أجل القيام بواجباته صلاحية الدخول إلى أي عقار خلال ساعات النهار للشكف والتفتيش على موقع الضرر .

المادة ٢٩- للمجلس بناء على تقرير مأمور الصحة قبل إحالة المالك أو المشغل للمحاكمة أن يشمره بإزوم إزالة المكاره خلال المدة التي يعينها وعلى الوجه الذي يعينه ، وأن تخلف عن ذلك جاز للمجلس أن يزيل المكاره على نفقة المالك أو المشغل وتحصل التكاليف من أي منها كما يحقها المجلس بالاستناد لقيود البلدية ويكون قرار المجلس بتقدير النفقات قطعي .

هكذا من الأشغال

د - غطط بناء على اربع نسخ منظم من مهندس مرخص او مجاز ومصدق من مدير هندسة البلديات ومثبت فيه المسطحات والمقاطع والراجعات لكل طابق وتفاصيل البناء ومنطقة التنظيم لذلك المراد انشاء البناء عليه والارتدادات كما هي مقررة من مجلس التنظيم الأعلى .

هـ - ان يكون موقع البناء كما هو مثبت على غططي البناء والموقع مطابقا غطط التنظيم الميكلي والتفصيلي .

و - ان تكون قد دفعت التأمينات وكافة الرسوم المترتبة والمقررة في الدليل رقم (٢) الملحق بهذا الفصل من النظام .

المادة ٤٧ - أ - يستوفي المجلس من التأمينات المبينة في الفقرة و من المادة ٤٦ من هذا النظام الفرق في الرسم المترتب عن الزيادة في مساحة سطح البناء عن المساحة المرخص بها شريطة . -

١ - ان لا تتجاوز هذه الزيادة ١٠٪ عن المساحة المرخص بها .

٢ - ان تكون قد اقتضت هذه الزيادة طبقة الأرض المشأ عليها البناء .

٣ - ان لا تختلف هذه الزيادة غطط التنظيم الميكلي والتفصيلي والا فتطبق على المسؤول عن البناء احكام الفقرة ب من المادة (٥٠) من هذا الفصل من النظام .

ب - يستوفي المجلس من التأمينات المبينة في الفقرة و من المادة (٤٦) من هذا النظام كافة النفقات باصلاح اي ضرر حاصل لأي جزء من شارع او رصيف او مصرف للمياه نتيجة حفريات اجريت لانشاء البناء اذا تخلف المسؤول عن البناء عن هذه الاصلاحات .

ج - يعاد بعد اتمام البناء وصيد التأمينات الى المسؤول عن البناء .

المادة ٤٨ - يسمح بتلاصق الابنية الواقعة على الشوارع التجارية .

المادة ٤٩ - تعفى الابنية المخصصة للعبادة والغايات الدينية والجمعيات الخيرية والمستشفيات والمدارس وملاجي الأيتام والعجزة ودوائر الحكومة من كافة الرسوم المقررة في الدليل رقم (٢) .

المادة ٥٠ - أ - للمجلس بناء على تقرير مهندس البلدية ان يأمر بوقف العمل بأي بناء .

١ - اذا لم يكن البناء مرخصا .

٢ - اذا كان البناء يخالف غطط البناء او غطط الموقع او اي شرط من شروط الرخصة .

ب - يودع رئيس البلدية الى المحكمة المسئول عن البناء مع تقرير مهندس البلدية بنوع المخالفة خلال اسبوع واحد من تاريخ أمر توقيف البناء .

المادة ٥١ - ١ - يمنع البروز او الشرفات على اي شارع لا يزيد عرضه على ستة أمتار .

٢ - لا يجوز البروز الى أكثر من متر مربع .

المادة ٥٢ - مدة الرخصة لمدة واحدة قابلة للتجديد بعد دفع رسم التجديد المقرر بالدليل رقم ٢ .

المادة ٥٣ - لا يتوجب تقديم غطط موقع او بناء عن احداث اي تغييرات في بناء قائم .

الدليل رقم ٢

ملاحظات	فلس	دينار
١ - رسم غطط موقع	١٠٠٠	١ مقطوع
٢ - رسم تسجيل الرخصة	١٠٠٠	١ مقطوع
٣ - رسم الكشف	١٠٠٠	٢ مهما تعددت الكشوف
٤ - رسوم ابنية السكن على اختلاف مواد بنائها	٥٠	للمتر المربع الواحد من السطح لكل طابق
٥ - رسوم الابنية التجارية على اختلاف مواد بنائها	٢٠٠	
٦ - رسم حفرة امتصاصية	١٠٠٠	١ مقطوع
٧ - البروز في البناء على الشارع	١٠٠٠	٣ للمتر المربع الواحد لكل طابق
٨ - البلكونات (الشرفات)	١٠٠٠	١ « » « »
٩ - بناء الجدران (الأسوار) مهما كانت مواد بنائها	١٠٠	للمتر الواحد طولي
١٠ - احداث أي تغييرات في بناء قائم (ترميم)	١٠٠٠	١ مقطوع
١١ - رسم تجديد الرخصة - ٢٥٪ من قيمة الرسم المقرر في أعلاه .		
١٢ - التأمينات - ١٠٠٪ من قيمة الرسوم المستوفاة أعلاه، على ان لا تقل قيمة التأمينات عن عشرة دنانير .		

الفصل السابع

فصلات الطرق

المادة ٥٤ - للمجلس بموافقة وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية ان يقرر بيع اية فضلة طريق لا يرى ضرورة لبقائها في حوزته .

المادة ٥٥ - تباع اية فضلة طريق قرر المجلس بيعها للباكين المحاذية أملاكهم لتلك الفضلة كل على امتداد واجهة ملكه المحاذي لها وتكون الاولوية للمالك الذي اقتطع الشارع في ذلك المكان جزءا من ملكه على ان لا يقل ثمنها عن السعر المقرر في الدليل رقم ٣ الملحق بهذا الفصل .

المادة ٥٦ - اذا رفض الشراء للمالك المعروض عليه شراء الفضلة او اي جزء منها بصفته صاحب الاولوية بها او بصفته المحاذي ملكه لها فتمعرض على اي مالك آخر محاذ ملكه لها . فاذا رفض الآخر للشراء تباع بالزيادة العلنية وعلى ان لا يقل ثمنها عن السعر المقرر في الدليل رقم ٣ الملحق .

المادة ٥٧ - يتحمل مشتري فضلة الطريق او مشتري اي جزء منها الرسوم واجور المساحين وكافسة النفقات التي يستوجبها الفراغ عنها وتسجيلها باسم ذلك المشتري .

هكذا من الأشغال

الميل رقم (٣)

فلس	دينار
١٠٠٠	٢
١٠٠٠	١
٨٠٠	
٥٠٠	

- ١ - للمتر المربع الواحد اذا كانت الفضلة على شارع تجاري
- ٢ - للمتر المربع الواحد اذا كانت الفضلة واقعة في منطقة سكن (أ و ب) او في منطقة تجاري طولي او تجاري عملي او صناعي او زراعي .
- ٣ - للمتر المربع الواحد اذا كانت الفضلة واقعة في منطقة سكن (ج)
- ٤ - للمتر المربع الواحد اذا كانت الفضلة واقعة في منطقة سكن (د)

الفصل الثامن

اللائحات والإعلانات

- المادة ٥٨ - لا يرخص لأي ذي مهنة او حرفة او صناعة ان يتعاطى مهنته او حرفته او صناعته الا اذا كان يثبت لائحة باسمه ومهنته او حرفته او صناعته فوق الباب الرئيسي لمكان تعاطيه عمله .
- المادة ٥٩ - يجب ان تكون اللائحة من الصاج المدهون باللون الأزرق والكتابة باللون الأبيض .
- المادة ٦٠ - يجب ان لا تقل ابعاد اللائحة عن ٦٠ سم طولاً و ٤٥ سم عرضاً .
- المادة ٦١ - يستوفي المجلس رسماً سنوياً عن اللائحات كما يلي :-

فلس	دينار
١٠٠٠	١
٥٠٠	١

- ١ - اذا كانت مساحة اللائحة متراً مربعاً واحداً فأقل
- ٢ - اذا كانت مساحة اللائحة تزيد عن المتر

الفصل التاسع

الأوزان والمكاييل والمقاييس

- المادة ٦٢ - لا يرخص لأي بائع بالميزان ان يتعاطى مهنته الا اذا كان يفتني في مكان تعاطيه مهنته قطع الأوزان التالية على الأقل :-

١ - قطعة واحدة وزن (٥) كيلو غرام .	
٢ - " (٢) " "	
٣ - " (١) " "	
٤ - " (٥٠٠) غراماً .	
٥ - " (٢٠٠) " "	
٦ - " (١٠٠) " "	
٧ - " (٥٠) " "	
٨ - " (٢٥) " "	

- المادة ٦٣ - لا يرخص لأي بائع مائعات مشتملة ان يتعاطى مهنته الا اذا كان يستعمل مضخة اوتوماتيكية او يفتني في مكان تعاطيه مهنته قطع المكاييل التالية على الأقل :-

١ - قطعة واحدة سعة (٢٠) لترا .	
٢ - " (١٠) " "	
٣ - " (٥) " "	

- المادة ٦٤ - تدمج جميع الأوزان والمكاييل لدى الباعة بخاتم خاص ويحظر استعمال أية قطعة غير مدموجة .
- المادة ٦٥ - لرئيس البلدية او لأي موظف من موظفي البلدية يتدبه الرئيس معاينة قطع الأوزان والمكاييل لدى الباعة وفي أي وقت للثبوت من عندها وصحتها .

- المادة ٦٦ - يستوفي المجلس رسماً سنوياً عن كل قطعة من الأوزان والمكاييل لدى الباعة كما يلي :-

فلس	دينار
١٢٥	
٤٠٠	
١٠٠٠	١

- ١ - عن كل قطعة من الأوزان
- ٢ - عن كل قطعة من المكاييل
- ٣ - عن كل قبان ارضي لدى الباعة والمطاحن الميكانيكية

الفصل العاشر

البيطات والمطلات والباعة المتجولون

- المادة ٦٧ - لا يسمح لأي شخص باقامة مظلة او يرفع بسطة او يشغل بقعة او مكاناً عاماً ضمن المنطقة البلدية الا بموجب رخصة يحدد فيها مكان المظلة او البسطة .

- المادة ٦٨ - لا يجوز لأي شخص ان يتعاطى بيع السلع او البضائع بالتجول ضمن منطقة البلدية الا اذا كان يحمل ترخيصاً بذلك .

- المادة ٦٩ - يستوفي المجلس الرسوم السنوية المبينة ادناه عن كل رخصة يصدرها بمقتضى هذا الفصل على النحو التالي :-

ف	دينار
٥٠٠	
١٠٠٠	١
٧٥٠	
١٠٠٠	٢

الفصل الحادي عشر

النماذج والمطبوعات

- المادة ٧٠ - يصيب المجلس النماذج التالية ويكون ثمن النسخة الواحدة منها (٢٠٠) فلس هـ

- ١ - عقود الإيجار
- ٢ - طلبات ترخيص الابنية
- ٣ - رخص البناء
- ٤ - طلبات اشتراك المياه

هكذا من الأشهر

الفصل الثاني عشر

احكام عامة

- المادة ٧١ - يستوفي المجلس الرسوم التالية عن الاعمال التالية
- ١ - عن تصديق معاملة الافراز
- ٢ - عن اعطاء صورة طبق الاصل عن رخصة او ايصال او اى وثيقة .
- ٣ - التحري عن اية معاملة
- المادة ٧٢ - أ - يجوز للمجلس تلزم استيفاء رسوم الدبايح ونقلها بالزيادة العينية ويعتبر دفع الرسم للملتزمين كآفة للمجلس .
- ب - يزود رئيس البلدية بملزمي رسوم الدبايح ونقلها بشهادة موقعة منه ومجموعة بخاتم المجلس تشير بأنه مفروض من قبل المجلس باستيفاء الرسوم التي التزم بتحصيلها .
- المادة ٧٣ - يعتبر مخالفا لاحكام هذا النظام كل من عارض او مانع او اعاق اى موظف من موظفي البلدية او اى عامل من عاملها عن القيام بواجبه .
- المادة ٧٤ - كل من خالف اى حكم من احكام هذا النظام يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة ٦٣ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ الا اذا نص على خلاف ذلك في هذا النظام .

الفصل الثالث عشر

التحصيل والالغاءات

- المادة ٧٥ - تحصيل الرسوم والغرامات والعوائد والتفقات المنصوص عليها في هذا النظام بالطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .
- المادة ٧٦ - يلغى كل نظام سابق الى المدى الذي تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

١٩٧٣/٥/٢٣

أحمد بن محمد

وزير الخارجية	وزير	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
صلاح ابو زيد	صبيحي امين عمر	وزير الداخلية	وزير الدفاع
وزير الثقافة والاعلام	وزير الداخلية للشؤون البلدية والتربية	وزير الزراعة	وزير دول
عدنان ابو عودة	رشاد الخطيب	رشاد الخطيب	رشاد الخطيب
وزير السياحة والآثار	وزير التربية والتعليم والاوقاف	وزير الشؤون والخدمات الاسلامية	وزير المواصلا
غالب بركات	سالم مساعده	اسحق الفرخان	وزير الصحة بالوكالة
وزير النقل	وزير المالية	وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
نديم زرو	فريد السعد	احمد الشوبكي	علي عناد خريس

عن الرئيس للبلدية

بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/٥/١٦
أمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٣

نظام عمدة مستشار شؤون الصحة العامة

والاطباء في وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية

صادر بالاستناد الى المادة (١٢٠) من الدستور

للمادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام عمدة مستشار شؤون الصحة العامة والاطباء في وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

للمادة ٢ - يمنح مستشار شؤون الصحة العامة والاطباء في وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية العالوات الممنوحة لاطباء وزارة الصحة بمقتضى النظام رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٢ وتمديلاته واي نظام اخر يحل محله .

١٩٧٣/٥/١٦

أحمد بن محمد

وزير الخارجية	وزير	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
الخارجية	الانشاء والتعمير	وزير الداخلية	وزير الدفاع
صبيحي امين عمرو	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الزراعة	وزير دول
وزير الثقافة والاعلام	وزير الداخلية للشؤون البلدية والتربية	وزير الزراعة	وزير دول
رشاد الخطيب	رشاد الخطيب	رشاد الخطيب	رشاد الخطيب
وزير السياحة والآثار	وزير التربية والتعليم والاوقاف	وزير الشؤون والخدمات الاسلامية	وزير المواصلا
غالب بركات	سالم مساعده	سالم مساعده	وزير الصحة بالوكالة
وزير النقل	وزير المالية	وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
نديم زرو	فريد السعد	احمد الشوبكي	علي عناد خريس

هذه من الأصول

نص المرسوم رقم ١٩٧٣/٦/٣

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/٦/٣
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٦٦) لسنة ١٩٧٣

نظام معدل لنظام الخدمة المدنية

١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع نظام الخدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٧) من النظام الأصلي حسبما وردت بالنظام رقم (٦١) لسنة ١٩٧٣ كما يلي :

أ - بإضافة البند التالي إلى الفقرة (١) منها بعد البند (٢) مباشرة .

٣ - رئيسا محكمة التمييز على أن لا يتقاضى أي منها الملاوة النسبية المنصوص عليها في نظام الملاوات القضائية للقضاة النظاميين .

ب - يحذف البند (٢) من الفقرة (ب) منها وإعادة ترقيم البنود اللاحقة على هذا الأساس .

١٩٧٣/٦/٣

أحمد بن محمد

وزير الثقافة والإعلام عبدان أبو صودة	وزير الأشغال والتعمير ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة صبيح أمين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير الأشغال العامة أحمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الأوقاف والشؤون والقضايا الإسلامية عمر التاطلي
وزير الصحة فؤاد الكيلاني	وزير دولة للشؤون الخارجية	وزير التربية والتعليم مضر بدران
وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية مروان الحمود	وزير دولة للشؤون الاقتصادية الوطني كامل أبو جابر	وزير دولة للشؤون المواصلات أحمد عبد الكريم الطراولة

تصحيح اخطاء مطبعية

١ - وردت خطأ عبارة (من الساعة السابعة صباحاً وحتى الساعة مساءً) في المادة ٤ من نظام مناوبة الأطباء الخصوصيين رقم ٣١ لسنة ١٩٧٣ المنشور بعدد الجريدة الرسمية (٢٤١٦) تاريخ ١٩٧٣/٤/١٦ والصواب هو (من الساعة السابعة مساءً وحتى الساعة صباحاً) .

٢ - ورد بعدد الجريدة الرسمية (٢٤٢٠) الصادر بتاريخ ١٩٧٣/٥/١٦ ، صفحة (٧٨٤) . الاستملاك البند الأول - الفقرة الأولى - عبارة (كامل مساحة القطعتين رقم (٢٩ ، ٢٦) واجزاء من القطع (٢٧ ، ٢٨) من حوض الساقية رقم (١) خطأ . والصواب هو (كامل مساحة القطعتين رقم (٢٩ ، ٢٦) واجزاء من القطع (٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠) من حوض الساقية رقم (١)) .

